دراسات في النظام السياسي الدولي

إعداد: طارق حمو

من اصدارات المركز الكردي للدراسات

أصدارات

The Kurdish
Center for Studies
For Middle Eastern & Kurdish & Syrian Affairs

دراسات في النظام السياسي الدولي

إعداد: طارق حمو

مقـــدمـــــــــة:

يُســـتخدم مفهـــوم (النظـــام السياســـي الـــدولي) كمـــرادف لـــ "***international system***" ويشـــير إلـــى نمـــط الأنشـــطة أو مجموعـــة التـدابير التـي يتميـز بهـا السـلوك المتبـادل للـدول. وبهـذا المعنـى فـإن لـه عـدداً مـن النعـوت الرسـمية – سياسـي، دبلوماسـي، قـانوني، اقتصـادي، عسـكري – ممـا يعطـي منهجـاً وانتظامـاً للعلاقـات الدوليـة. ويسـتند النظـام الـدولي المعاصـر إلـى نظـام الدولـة الأوروبيـة الـذي أنشـئ فـي معاهـدة وسـتفاليا عـام 1648 م. ويعنـي دول متعـددة ذات سـيادة تتعـايش فـي ظـرف مـن الفوضـى التـي تعتـرف مـع ذلـك بمعـايير عامـة للسـلوك وللتفاعـل. وقـد وجـدت أنظمـة دوليـة أخـرى، مثـل الامبراطوريـات والسـلطنات وأنظمـة الجزيـة، لهـا مكونـات وصـفات مختلفـة، لكـن النظـام المعاصـر، وهـو نظـام عـالمي الآن، يقـوم علـى أسـاس رفـض الحكومـة العالميـة، وافتـراض سـيادة الدولـة. فيقـال إنـه يظهـر "نظامـاً" (***order***) بمعنـى أنـه يعتـرف بالعناصـر التنظيميـة (مثـل مـوازين القـوى والدبلوماسـية والقـانون) التـي تـوفر إطـاراً يجـري التفاعـل ضـمنه. وخـلال العقـود الماضـية فقـد مـر النظـام السياسـي الـدولي بعمليـة تحـول مـن صـورة إلـى أخـرى أو مـن شـكل إلـى آخـر تبعـا لطبيعـة علاقـات القـوة والنفـوذ. إذ يؤكـد السياسـي الأميركـي هنـري كيسـنجر فـي أن هنـاك ثلاثـة متغيـرات أساسـية تـؤثر فـي عمليـة تحـول النظـام الـدولي، ويجملهـا فـي: زيـادة عـدد المشـاركين فـي النظـام الـدولي وتغييـر صـفاتهم، وزيـادة إمكانيـاتهم التقنيـة للتـأثير المتبـادل ومن ثم اتساع حقل الأهداف الخاصة بهم.

وسـوف نتعـرض فـي هـذه الدراسـة لمجموعـة مـن أبـرز مواضـيع النظام السياسي الدولي وهي كالتالي:

أولا: وحدات النظام السياسي الدولي.
ثانيا: هيكل النظام الدولي.
ثالثا: مصادر الإستقرار وعدم الإستقرار في النظام الدولي.
رابعا: الخصائص الراهنة للنظام السياسي الدولي.

خامسا: أنماط توازن القوى.
سادسا: مفهوم الأمن الجماعي.
سابعا: نظريات العلاقات الدولية.

أولا: وحدات النظام السياسي الدولي:

من المهم التعرض إلى وحدات النظام السياسي الدولي، والتي هي هنا تلك العناصر أو الفواعل القادرة على أن تلعب دورا على المسرح الدولي، حيث ان " العلاقة بين هذه العناصر هي التي تشكل في الواقع النظام الدولي برمته" [1].

وهذه الوحدات هي كل من:

1- الدولة.

2- المنظمات الدولية.

3ـ القوى غير القومية: أـ المنظمات غير الحكومية. ب - الشركات المتعددة الجنسية.

وهي بمثابة العناصر التي يقوم عليها النظام السياسي الدولي، وسندرسها بشكل مسهب متصدين لها بالشرح والتعريف. ولنبدأ مع محدد "الدولة" أولاً.

أولا: الدولة:

الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لرصد وتفسير ظواهر السياسة الدولية. فالدولة، بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ، تعد الفاعل الرئيس، ان لم يكن الوحيد، القادر على إحداث الفعل السياسي المؤثر خارجيا. وكل ماعدى الدولة من كيانات أخرى، وان اتخذت صفة دولية (كالمنظمات الدولية، الشركات المتعددة

[1]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1997 م. ص 37.

الجنسية...الخ)، ماهي الا ادوات بيد الدولة لانجاز الأهداف التي انيطت بها.

كذلك يمكن الحديث عن الدولة بوصفها الكيان الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي كله، وهي تسمية تاريخية الأصل، ولها مكان في التراث الإنساني والفكر الفلسفي، باعتبار أن الدولة هي من أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي الظاهر على صورته المعاصرة الحالية. ورغم ان التطور الذي أصاب المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا ان التسمية ظلت لصيقة بالنظام والقانون، للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول فيما بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين.

ومن هنا يمكننا أن ننطلق ونقول بأن الدولة هي "الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة ويستفاليا حتى يومنا هذا، وقد بنى النظام الدولي منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل. والقوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تعبر عن حالة الدولة، وموقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمي، وهيكل القوة في النظام الدولي السائد. وتضع جميع الدول في إعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى، وإمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها. ويتكون النظام الدولي من دول أعظم، ودول عظمى، ودول متوسطة، ودول صغرى، لكن مسألة تحديد موقع كل دولة في النظام الدولي ليست مسألة ميسورة، لأنها تطرح عددا من المشاكل، نظرا لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة في النظام" [2].

وانطلاقا من ذلك التعريف فإن الدولة أيضا" تعد واقعا مفهوما ومؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وان كانت أكبرها وأبرزها، وتمارس الدور الرئيسي فيه. ولكن هذا لايعني ان النظام السياسي يمكن أن يكون هو الدولة، أو ان يقلص مفهومه فيصبح مفهوم الدولة. وذلك أن النظام السياسي يضم العديد من المؤسسات السياسية الأخرى غير الدولة. وتؤدي هذه المؤسسات وظائف ذات أهمية للنظام السياسي الذي يتمتع أصلاً باستقلال ذاتي كما تقدم القول في ذلك. ولاشك أن العديد من هذه

[2]- د. جهاد عودة: النظام الدولي: نظريات وإشكاليات.دار الهدى للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2005 م. ص 11.

المؤسسات لاتملك سلطة إكراه كتلك التي تملكها سلطة الدولة السياسية، ولكن العلاقات بين السلطة السياسية والمجتمع كله لايمكن أن تقام أو تجسد إلا من خلال هذه المؤسسات. ثم ان أفراد المجتمع جميعاً لايشاركون في الحياة السياسية إلا عن طريق هذه المؤسسات، ولاتصاغ الأهداف السياسية إلا بمساعدتها " [3].

وعبر التاريخ ظهرت الكثير من النظريات والطرق والوسائل التي شرحت علاقات المواطنين مع الدولة، وفيما إذا كان الواجب هو الخضوع التام لهذه المؤسسة، حتى وأن كانت بنيتها تفرض نوعا من الاجحاف أو الظلم بحق المواطن وتحد من حريته الشخصية أو تصادر جزء منها لصالح المجتمع. وهنا كان التساؤل المحق: هل طاعة الدولة واجبة؟. يمكن النظر في إعتبار أن للدولة حق إدعاء الطاعة، ف" بإعتبارها مؤسسة للقانون، فيمكن إعتبار أنها جديرة بالاحترام والطاعة. واعتبرها اللاهوتيون، أتباع كتاب القديس أوغسطين {مدينة الله}، أي إنها مؤسسة أمر بها الرب لتأديب الإنسانية الخاطئة. في حين أعتبر الكتاب الاغريقيون الكلاسيكيون، مثل أفلاطون وأرسطو، الإنسان حيوانا اجتماعيا يجب أن يلتزم بقوانين الكيان السياسي (المجتمع المنظم سياسيا)، حيث تتهيأ الظروف المدنية التي يزدهر بها. وبذلك اعتبرت كلتا المدرستين أن طاعة الدولة جزء طبيعي من الواجب الأخلاقي لكل من الرجال والنساء الذين يفكرون. وبذلك يُستهجن العصيان، ليس فقط بسبب الضرر الفوري الذي يتأتى منه، ولكن أيضا باعتباره مثلا يضبط الآخرين. وبما أن وجهة نظر المحافظين تعتبر أن معظم السلوك البشري هو عادة، فإن الإخلال بعادات طاعة الرعايا للدولة أمر يجب أن يؤخذ على محمل الجد. بدلا من ذلك، تُشدد وجهة النظر الديمقراطية على واجب المواطن الصالح في احترام كل ما ينتج عن عمليات صناعة القرار التي تنشأ باسمه وتستمر في البقاء بموافقته. وحتى القانون السيء يجب أن يُطاع حتى يتم تعديله من خلال عمليات ديمقراطية، لأن الشر الناجم عن تقويض النظام الديمقراطي يفترض أن يكون أعظم بكثير من الشر الناجم عن القانون السيء. ومع ذلك لا يدخل تطبيق قانون الإبادة الجماعية والعبودية، وأي انتهاكات أخرى

[3]- د. صالح جواد الكاظم ود.علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. من منشورات جامعة بغداد، العراق. الطبعة الأولى 1991 م. ص 8.

لحقوق الإنسان، ضمن هذه الحجة. فهنا يعتبر الشر الناتج عن القانون أمرا لا يقبل الجدال، وأنه تم بإقامة مثال في رفض واع لقبول تشريع "ديمقراطي" أقل ضررا. وبما أن الحكومة تعكس مصالح أغلبية المجتمع، فينبغي على الأقليات أن تحترم قراراتها مع الاحتفاظ بحقها في السعي إلى إبطالها. وبذلك أن تعكس طاعة الدولة فعل الاختيار العقلاني من جانب المواطنين المتعلمين" [4].

وتأسيسا على هذا الكلام، يمكن القول أيضا بأن " الدولة هي النظام السياسي لمجتمع من المجتمعات، وهناك خلاف كبير حول ما إذا كانت الدولة غاية أم وسيلة، أو إذا ما كانت الدولة تعبير عن الإرادة أو تعبير عن الإجبار. ويرى ماكس فيبر أن الدولة جمعية سياسية منظمة لها قوة وقدرة على الإجبار، ويعلن أن الدولة تسمى كذلك ما دامت هيئتها التنفيذية تقبض بنجاح على احتكار ممارسة القوة الشرعية لوضع أوامرها موضع التنفيذ. ويرى ابن خلدون أن الدولة ما هي إلا نتيجة الحاجة إلى الإجتماع والحكم، فلقد تطورت الحياة الإجتماعية، التي تتطلب نظاما سياسيا، فنشأت الدولة، وهي أهم المؤسسات الاجتماعية حين تتغلب جماعة من البدو ذات عصبة فتتأسس الدولة أو المُلك. ويرى جون لوك أن الدولة ما هي إلا القوة التنفيذية للقانون الطبيعي، ولهذه القوة أقسام ثلاثة هي:

ـ القوة التشريعية لتقرير قواعد السلوك السليمة.

ـ القوة القضائية لتطبيق تلك القواعد على سلوك الخاضعين لتلك القوة.

ـ القوة الجزائية أو التنفيذية لتنفيذ ما تشير به القوة القضائية.

ويرى هيجل أن الدولة مُركب من الأسرة والمجتمع المدني، فالأسرة تبرز عنصر الإرادة الكلية في الفكرة الأخلاقية، والمجتمع المدني يبرز عنصر الإرادة الجزئية في الفكرة الأخلاقية، أما الدولة فتبرز عنصر التأليف بين الكلية والجزئية في الفكرة الأخلاقية، أي أن مهمتها تكون في

[4]ـ ستيفن دي تانسي: علم السياسة: الأسس. ترجمة: رشا جمال. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012 م. ص 106و107.

تحقيق الاتفاق التام بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. أما عناصر الدولة فيوجد تعدد وخلاف كبير في هذا المجال بين الباحثين والمتخصصين والخبراء على عناصر الدولة الأساسية، فبعضهم يوسع المجال فيركز على ستة عناصر وأركان للدولة هي:

أولا: السكان. ثانيا: الإقليم. ثالثا: الحكومة. رابعا: السيادة. خامسا: الإستقلال. سادسا: الإعتراف الدولي. وهناك من يحدد عنصرين أو ثلاثة وهي: أولا: الجماعة البشرية/الشعب. ثانيا: الإقليم. ثالثا: السلطة السياسية " [5].

وهناك معياران للذهاب بأن "الدولة" هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي. وهذان المعياران هما: المعيار الموضوعي ومعيار السيادة القانونية. فالمعيار الموضوعي يقوم على رؤية كون النظام السياسي يضم وحدات هي في الأصل عبارة عن دول قومية، وهذه الدول تتحرك على أسس قومية ووفق مصالح واضحة. أما المعيار الثاني وهو السيادة القانونية، فهو يذهب إلى تأصيل فكرة وجود دولة من الناحيتين السيادية والقانونية. فالدولة هي الوحدة السياسية التي تتمتع بسلطة عليا آمرة وقاهرة تستطيع من خلالها فرض ارادتها على الآخرين، وهي ميزة تنفرد بها لوحدها وتميزها عن باقي أعضاء الهيئة الاجتماعية المتواجدين ضمن حدودها والخاضعين لاختصاصها السيادي، أما من الناحية القانونية فالدولة تمثل اعلى الاشخاص القانونية وانها بهذا الوصف تعتبر وحدها صاحبة الوجود الحقيقي في مجال القانون الوضعي، وهي صاحبة الحق في السيادة. لذلك فان الدولة تعتبر كائنا قانونيا، وهي لها الحق في ممارسة جميع الاعمال السيادية والقانونية المختلفة. وعلى هذا " فإن معيار السيادة القانونية يرى في الدولة وحدة سياسية لها سلطة عليها تتمتع بشخصية قانونية، وان السلوك الناجم عن وجودها في المجتمع الدولي يرتب آثار تتحمل لوحدها تبعة مسؤوليته القانونية" [6].

---

[5]- د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: أسس ومجالات العلوم السياسية. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2012 م. ص 41 و42.

[6]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 39.

ولكن هناك من يأخذ بالنقد على المنهج التحليلي التقليدي بشقيه الموضوعي والسيادي القانوني، ويقول بأن منهج التحليل الحديث يرى بان النظام الدولي لم يعد مقتصرا على الدول القومية بمحدوديتها ووحدانيتها. فمن ناحية اتسع هامش الدول المحدودة ليشمل دول جديدة، حتى اضحى النظام الدولي اليوم دولا تعدادها 185 دولة. وقد ترتب على هذه الحقيقة أن ازدادت وتنوعت، كما تعقدت اكثر من أي وقت مضى، انماط التفاعلات الدولية بمضامينها الاقتصادية والسياسية بل وحتى النفسية والثقافية. وعليه فان الاحداث السياسية في اي منطقة او اقليم اصبح لها صدى دولي وامتدادات عالمية. أي ان قضايا مثل (سباق التسلح، تلوث البيئة، الاسلحة النووية، حقوق الانسان) اضحت اليوم موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، كما بدأت تظهر كيانات جديدة في النظام الدولي(شركات، منظمات دولية حكومية وأخرى غير حكومية).

وفي التفسير الفلسفي/السياسي لمفهوم وماهية الدولة الحديثة القائمة الآن، ثمة تقسيم معاصر للدول يعكس قوة وفاعلية وحضور هذه الدولة في المشهد السياسي والاستراتيجي الدولي، ويتضمن فحوى هذا التقسيم ما يلي: " أولا: الدولة السلبية الصفرّية/عديمة الشأن: التي تنفذ ببساطة أي شيء تطالب به المجموعات المسيطرة في المجتمع مهما كان شأنه، فالدولة عيان تافه لا يحسب له حساب، أو هي ألعوبة لتحقيق مآرب الآخرين والمقاربات الخمس جميعا، التعددية واليمين الجديد، ونظرية النخبة، والماركسية، والتعددية الجديدة، لها رسم خاص لصورة الدولة الصفرية من أن هناك بالطبع خلافات كبيرة فيما بينها حول أي من المجموعات الخارجية هي التي تسيطر على الحكم، فأصحاب المقاربة التعددية يرون أن المواطنين هم الطرف المسيطر، واليمين الجديد يرى أن هذه السيطرة تعاني من خلل، أما أصحاب نظرية النخبة فيميزون نخبة حاكمة، تقابلها لدى الماركسيين طبقة حاكمة ذات قاعدة اقتصادية، في حين يعتقد التعدديون الجدد ان خيارات المواطنين المفصلة يتم إتباعها على الرغم أنهم لا يمارسون سيطرة مباشرة على صانعي القرار. ثانيا: الدولة المشايعة: التي تعمل أساسا على تحقيق أهداف مسؤولي الدولة، بينما تراها توفق بين بعض مصالح المجتمع الأخرى، التي يتطلب الأمر تعاونها، ويرى أصحاب المقارنة التعددية أن الدولة المشايعة هي سمسار، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي آلة متلاف خارجة عن نطاق السيطرة، وهي في

رأي أصحاب نظرية النخبة، نخبة مسيطرة تابعة للقطاع العام، أما الماركسيون فيرون فيها جهازا متخصصا يمكن أن يعمل بصورة مستقلة عندما يتحقق التوازن في الصراع الطبقي. والمقارنة التعددية الجديدة هي وحدها التي تملك صورة واضحة المعالم للدولة المشايعة. ثالثا: الدولة الوصيّة: وهي الدولة التي تستطيع أن تعدل مسار ميزان القوى في المجتمع وفقا لمصلحة عامة وعلى المدى الطويل. ومن الطبيعي ان النظريات المختلفة ترى أن الدولة الوصية موجهة نحو غايات مختلفة. فيرى التعدديون أن الحكم يسعى وراء العدل الاجتماعي الحقيقي والاستقرار السياسي، أما بالنسبة لليمين الجديد فهي تقرب نحو الكمال تصورا محددا للرفاه الاجتماعي، أما نظرية النخبة فترى أن الدولة ترعى المصلحة الوطنية، وهي في الماركسية تدفع نحو الأمام الاحتياطات لكل الطبقات ضمن نطاق الرأسمالية، بينما يرى التعدديون الجدد أن السياسة العامة إنما تخطو في إثر صورة المهن المتناثرة للإحتياجات الاجتماعية " [7].

والثابت هنا بان حصر النظام الدولي بالدول وجعله مقتصرا عليها لايتفق مع الحقائق الموضوعية لعالمنا المعاصر، لذلك فان النظرة التحليلية الحديثة اخذت تخفف كثيرا من حدة الميل نحو تبني التفسير السيادي ولاتهتم كثيرا بالمعيار القانوني، واخذ التركيز يتمحور حول الصيغة السلوكية أو المعيار السلوكي المتمثل بالقدرة على صياغة وتطبيق برامج عمل قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

ثانيا: المنظمات الدولية:

تشتغل هذه المنظمات ذات الصبغة الدولية والعابرة للقارات في وظائفها ومهماتها على توطيد النظام السياسي الدولي. وهذه المنظمات هي في الأساس من صنع هذا النظام، ولكنها تقوم على مراقبة عملية سير القانون الدولي، وتسجيل أي اختراق من قبل الوحدات الدولية لهذا القانون. والمنظمات الدولية " تمارس اختصاصا وظيفيا متعدد المظامين ذو ابعاد دولية، فهي من ناحية تعد احدى ادوات الضبط والتكييف لحالات التوتر

[7]- إبراهيم أحمد: الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، مقدمة إلى كلية العلوم الإجتماعية في جامعة ألسانيا في وهران. الجزائر، 2010 م، ص 11 و12.

والاضطراب التي تعتري النظام الدولي، والتي قد تقود بوحداته الى اتباع انماط سلوكية تصارعية. كما انها تسهم من ناحية اخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والانشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية " [8].

ولمزيد من تسليط الضوء على ماهية هذه المنظمات، يمكن القول بأن المنظمات الدولية " تمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا بدرجة أو بأخرى. وتنقسم هذه المنظمات إلى نوعين: المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة وفروعها، وعضوية هذه المنظمات مقصورة على الدول، ويمثل الأفراد الممثلون فيها مصالح الدول التي أوفدتهم. والمنظمات غير الحكومية وهي تلك المنظمات التي تضم جمعيات وروابط واتحادات من دول مختلفة. وقد حدث نمو هائل في عدد وحجم وأنشطة المنظمات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة درجة التعقيد في العلاقات الدولية، وزيادة معدلات التفاعل الدولي، ونتيجة للتطورات الاقتصادية الدولية، وتوزيع الموارد على المستوى العالمي" [9].

وفي تعريف المنظمة الدولية يمكن القول أنها " تقوم على أساس اتفاق مجموعة من الدول تعمل على حماية أمنها وضمان مصالحها وتنمية علاقاتها الدولية، وهذا الهدف قد عرفته الدول القديمة وعملت على تحقيقه منذ أن ظهرت على المسرح الدولي مجموعة من الدول تشابهت مصالح بعضها مع البعض الآخر" [10].

كذلك من المهم التركيز على البعد الاقليمي للمنظمات الدولية، حيث إنها تتشكل على الاساس الاقليمي، وتختص بمتابعة أمور ومواضيع وقضايا تهم كل الوحدات السياسية في النظام السياسي الدولي، مجتمعة. لكن سلطة هذه المنظمات لاتخولها لكي تكون دولة أو ان " شخصيتها القانونية وحقوقها وواجباتها تماثل تلك الممنوحة للدولة، بل ان كل ما يُراد به ان تصبح المنظمة الدولية موضوعاً للقانون الدولي، وان تكون لها ولاية

---

[8]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 41.

[9]- د. جهاد عودة: النظام الدولي: نظريات وإشكاليات.مصدر سبق الإشارة إليه، ص 11.

[10]- د. سهيل حسين الفتلاوي: المنظمات الدولية. دار الفكر العربي، بيروت. لبنان الطبعة الأولى 2004 م. ص 33.

تمكنها من مباشرة وممارسة الحقوق والواجبات الدولية، وبالتالي فان كافة المنظمات الدولية تتمتع بالصلاحية الضرورية والكافية لتمكنها من ممارسة وظائفها التي وردت في مواثيقها التأسيسية وبالشكل الذي يمكنها من التعامل مع الدول وان تقاضيها " [11].

وحول فاعلية المنظمات الدولية وكونها لاعبا رئيسيا أو ثانويا في المشهد السياسي الدولي، ثمة رأيان هنا: " أولا: المنظمات الدولية بوصفها لاعبا رئيسا في العلاقات الدولية: ويتفق هنا عدد من المعنيين على أن المنظمات الدولية تعد لاعبا رئيسيا اسوة بالدول، ويرجع ذلك إلى تمتعها بالشخصية القانونية، فتصبح للمنظمة سلطة تفوق الدول الأعضاء، وتتحول عندئذ سلطة الدول الأعضاء إلى سلطة محدودة. وترى وجهة النظر هذه إن مجرد قيام المنظمة يجعلها تتمتع بحياة خاصة وبنوع من الحرية إزاء الدول الأعضاء. وهذا هو الذي يدفع البعض إلى اعتبارها لاعبا رئيسا (...). كما وتساهم المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي، صحيح أن الدول هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية، إلا ان المنظمات الدولية تلعب الدور الكبير في تطوير القانون الدولي خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية، وساهمت في تطوير قواعد القانون الدولي كقانون الخدمة المدنية الدولي ومؤسسات مثل البنك الدولي للإنماء والتعمير. ومن جانب آخر أدخلت المنظمات الدولية سلسلة من العلاقات التي حلت محل العلاقات التقليدية واضبح المجتمع الدولي مؤطرا مؤسساتيا، ولم تعد حالة الطبيعة أو الفوضى هي التي تحكم العلاقات بين الدول. ثانيا: المنظات الدولية بوصفها لاعبا ثانويا في العلاقات الدولية: إن الحدود التي تمارس في اطارها المنظمات الدولية دور اللاعب في العلاقت الدولية هي ليست كما تراها النصوص. وفي هذا الصدد يرى البعض بأنه من أجل أن تلعب المنظمات الدولية دورا فاعلا في العلاقات الدولية، فإنه يتعين عليها أن تلعب دورا محددا ومستقبلا عن إرادة الدولة المكونة لها. ولا يبدو بالنسبة للكثيرين بأن المنظمات الدولية قادرة على أداء دور رئيسي في العلاقات الدولية، أو إنها قادرة على اتخاذ القرارات. وأن ما تصدره من قرارات لا تعدو في كونها أكثر من توصيات لا تتمتع بأي تأثير ملزم، اذ انها غير مصحوبة بأية

---

[11]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 43.

عقوبة في حالة عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذها. ويرى أنصار هذا الرأي بأن ما تتمتع به بعض المنظمات او بعض أجهزتها بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل فان ذلك يعد وضعا استثنائيا، وان الأمر لا يتعلق بصدور قرارات وانما هو اقرب الى شبه القرار، لان تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الاطراف المعنية او ان تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الاطراف" [12].

وهنا يتضح بان القرارات التي تتخذها المنظمات ذات الطابع الدولي ليست ملزمة للدول وللوحدات السياسية، ولكنها عبارة عن توصيات يمكن للدولة ان تقبلها أو أن ترفضها، وتعلن عدم التزامها بالعمل بها أو الخضوع لها. واذما أتينا على منظمة (مجلس الأمن الدولي) وهي التي تحمل صبغة دولية، فاننا سنرى القرارات الصادرة عنها ملزمة لكل الأعضاء المندرجين تحت لوائها، والذين قبلوا بنظامها القانوني. وتستطيع الدول الدائمة العضوية عرقلة صدور أي قرار من هذا المجلس مستخدمة حق النقض(الفيتو) اذما وجدت في ذلك القرار ما يُناقض مصالحها الوطنية.

ومن هنا يمكن القول بان هذه المنظمات غير مستقلة بشكل كامل، اذ ان بعض وحدات النظام السياسي الدولي لها من القوة والهيمنة مايكفي لكي تؤثر على هذه المنظمات وتضعها تحت جناحها وتستخدمها كوسيلة لضمان ترسيخ مصالحها في العالم. ولعل الانتقادات التي تأتي حيال منظمة (الامم المتحدة) تأتي من هذه الوجهة، وهي تتهم هذه المنظمة بالرضوخ للولايات المتحدة الأميركية، بوصفها القطب الأقوى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. كما وتتدخل الدول الأعضاء المؤسسة لبعض المنظمات الدولية في عمل وتوجه هذه المنظمات، وبذلك تطعن في استقلاليتها أمام بقية الوحدات السياسية الدولية.

ثالثا: القوى عبر القومية:

[12]- سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية. بغداد. العراق. الطبعة الخامسة 2010 م، ص 57-58-59.

وهـذه القـوى تتعـدى عملهـا الوظـائف والسـلطات الحكوميـة، ونشـاطاتها تخـرج عـن نطـاق سـيطرة أو رقابـة الاجهـزة الحكوميـة وتتعـدى الحـدود القوميـة، وهـذه القـوى تأخـذ فـي النظـام الـدولي شـكلين: المنظمـات غيـر الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات.

1- المنظمات غير الحكومية:

تتميـز هـذه المنظمـات بالاسـتقلالية عـن الدولـة الوطنيـة. وهـي عـابرة للحـدود والقـارات وتخضـع لأنظمـة دوليـة الطـابع، يتفـق الكـل علـى مراعاتهـا واحترامهـا. وهـي تتصـف بالشـفافية والعمـل الـذاتي البعيـد كـل البعـد عـن المركزيـة أو التبعيـة لدولـة مـا، اوالتقيّـد بخطـة او ايديولوجيـة محـددة. وعليـه فـان هـذه المنظمـات هـي "تلـك التـي تمـارس نشـاطات متعـددة لاتنحـد بالهويـات القوميـة، ورغـم قـدم ظـاهرة التنظـيم المؤسسـي غيـر الحكوميـة فـإن دورهـا فـي العصـر الـراهن أخـذ يتميـز بالحيويـة والاتسـاع نظـرا للتطـور الكبيـر الـذي طـرأ علـى التجـارة الدوليـة وتكنولوجيـا الاتصـالات والمواصـلات، وهـو الأمـر الـذي سـاعد علـى انتقـال الافـراد ورؤوس الامـوال والافكـار والثقافـة والمعارف في ميادين شتى"[13].

كـذلك يمكـن تعريـف المنظمـات غيـر الحكوميـة بأنهـا" المنظمـات التـي تعمـل بصـفة مسـتقلة عـن إرادة الـدول: عضـوية ونشـاطا، والتـي تهـدف إلـى تقـديم الخـدمات والسـلع بشـكل تطـوعي وغيـر ربحـي، وتعمـل علـى مسـتويات: دوليـة أو عالميـة فـي إطـار شـبكي، يعتبرهـا بالمسـتويات المحليـة والوطنيـة. وتنشـط المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة علـى مسـتوى كـل دول العـالم عبـر الفـروع المنتشـرة لهـا، وتتنـوع القضـايا التـي تهـتم بهـا مـن قضـايا اجتماعيـة تنمويـة ونشـاطات اغاثيـة إنسـانية إلـى جانـب الاهتمـام بترقيـة حقـوق الانسان وحماية البيئة"[14].

---

[13]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 45.

[14]- أسماء مرايسي: إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية. رسالة لنيل درجة الماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر، مدينة باتنة، الجزائر. 2012 م. ص 23.

ويتميز عمل المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الوحدات السياسية على قاعدة واضحة تضمنها القوانين والاعراف الدولية، والهدف هو تحقيق التضامن الدولي والفائدة لجميع الاطراف. وتلعب المنظمات غير الحكومية أدوارا كثيرة في خلق الوشائج والعلاقات بين كافة الدول في العالم، كذلك يمكنها ان تربط بعض الدول ببعضها الآخر عبر سلسلة من العلاقات والمصالح والاتصالات، حتى ولوكانت العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول متوترة أو منتهية من الجهة الحقوقية.

ثمة، كذلك، مشاكل تعترض طريق هذه المنظمات، وهي الصدام مع القوانين الوطنية للوحدات السياسية. فاحيانا تنظر الدولة بعين الشك أو التنافس لعمل المنظمات غير الحكومية، وربما تعتبرها لاتتوائم مع المصلحة الوطنية. فحتى الآن هذه المنظمات لاتمتلك أي حصانة قانونية دولية تضمن لها وضعا مستقرا على الصعيد الدولي. وفي الفترة الأخيرة بدأت اغلب الدول باعتماد صيغة جديدة لعمل المنظمات غير الحكومية وذلك بالاعتراف بها كمنظمات استشارية تقدم العون للمنظمات الحكومية الوطنية. وهذه الصيغة ادت الى توسيع هامش الحركة لدى المنظمات غير الحكومية والعمل على توطيد مصالح الدولة الوطنية من خلال منظماتها الخاصة وبين الاطراف المتعددة التي تقف وراء المنظمات غير الحكومية. حصل نوع من التعاون بين الجانبين في مجالات التمويل والاستشارة والمراقبة واصدار التوصيات والملاحظات بقصد التطوير والانماء.

2- الشركات المتعددة الجنسيات:

خرجت الشركات ذات الملكية المتعددة أو المتعددة الجنسيات من رحم التقدم الصناعي في المجتمعات الرأسمالية الغربية. والهدف من عمل وصعود هذه الشركات هو الا يكون نشاطها التجاري والصناعي والخدمي مقتصرا على دولة محددة أو سوق واحدة، بل تشمل العديد من الوحدات السياسية في النظام الدولي. ورغم ان هذه الشركات عملت على التمدد والعمل في كل الاسواق الدولية، بما فيها الاسواق الرأسمالية الغربية ذاتها، الا ان ميدانها الأساسي ظل دول العالم الثالث، وذلك لما هناك من موارد أولية وأسواق خصبة لتصريف البضائع الكثيرة.

ويمكـــن تعريـــف الشـــركات المتعـــددة الجنســـيات بوصـــفها " مؤسســات عبـر قوميـة لاجنسـية لهـا مـن الناحيـة القانونيـة، وتمتلـك وحـدات انتاجيـة موزعـة علـى عـدد مـن الـدول الاجنبيـة، الامـر الـذي يمكنهـا مـن العمـل بمنـأئ عـن أيـة رقابـة وطنيـة وان تفلـت مـن رقابـة أيـة قواعـد خاصـة، وقـد اتـاح هـذا الوضـع لتلـك الشـركات قـدرا مـن الحريـة لأن تتخـذ مـن القـرارات ماينسـجم مع مصلحة وفعالية المؤسسة وحدها من دون أي اعتبار آخر"[15].

ويمكـن تعريفهـا أيضـا بأنهـا " الشـركة التـي تمتلـك وتـدير وحـدات اقتصـادية فـي قطـرين أو أكثـر. وفـي معظـم الأحيـان، فـإن ذلـك يسـتلزم اسـتثمارا أجنبيـا مباشـرا تقـوم بـه شـركة مـا وكـذلك امـتلاك وحـدات اقتصـادية (مثـل خـدمات، وصـناعات اسـتخراجية، أو تجهيـزات صـناعية...) فـي عـدة أقطـار. ومثـل هـذا الإسـتثمار(بعكـس الإسـتثمار فـي السـندات والأوراق الماليـة) يعنـي امتـداد السـيطرة الإداريـة عبـر الحـدود القوميـة. وإن التشـغيل الـدولي لهـذه الشـركات منسـجم مـع الليبراليـة، ولكنـه معـاكس مباشـرة لعقيـدة القوميـة الاقتصـادية ولوجهـات نظـر الأقطـار الملتزمـة بالإشـتراطية ومعـارض أيضا للتدخل الحكومي في الاقتصاد" [16].

وفـي الحـديث عـن ماهيـة ودور الشـركات متعـددة الجنسـيات فـي إطـار نظـام العولمـة الحـالي، وتأثيرهـا علـى الوحـدات السياسـية الدوليـة، وممارسـتها نفـوذا اقتصـاديا وربمـا سياسـيا، يمكـن القـول بأنـه مـن "الصـعب المبالغـة فـي تقيـيم أهميـة الشـركات المتعـددة الجنسـيات فـي العـالم الحـديث، فـبعض هـذه الشـركات يفـوق مقـدار إنتاجهـا المـالي حجـم النـاتج المحلـي الإجمـالي لدولـة متوسـطة الحجـم. وبـذلك فـإن حجـم اقتصـاد شـركة آي أم بـي يسـاوي تقريبـا حجـم إقتصـاد بولنـدا. وتتـأثر هـذه الأرقـام بالعملـة الدوليـة وتقلبـات السـوق. إضـافة إلـى ذلـك، تسـيطر شـركات عديـدة علـى مـوارد اقتصـادية حيويـة مثـل البتـرول (الأخـوات السـبع: إكسـون، وتكسـاكو، والبريطانيـة للـنفط...إلـخ)، وصـناعة السـيارات (فـورد وفـولكس فـاغن وتويوتـا)، وصـناعة الكومبيـوتر (مايكروسـوفت، وإنتـل، وآي بـي أم). وفـي

15- نفس المصدر ص 48.

16- روبرت غلبين: الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي. الإمارات العربية المتحدة. الطبعة الأولى 2004 م. ص 287 و288.

بعض الحالات يكون السعر العالمي لسلعة ما خاضعا لسيطرة شركة متعددة الجنسيات (مثل شركة دي بيرز والألماس). وعمليا فإن لكل من هذه الشركات مقرا رئيسا في دولة واحدة مضيفة يكون أغلبية المساهمين وكبار الموظفين من هذه الدولة(...). وهناك بعض الشركات في بلاد محددة مملوكة من أقلية، غير أن معظم موظفيها من السكان المحليين. يمتلك معظم أهم الشركات متعددة الجنسيات في العالم أشخاص من الولايات المتحدة الأميركية واليابان والدول الأوروبية (بما في ذلك المملكة المتحدة). وفي العام 2002 م كانت ثماني شركات متعددة الجنسيات من أصل تسعة ذوات أصل أميركي. ومن الممكن أن تؤدي عمليات الدمج الأوروبية إلى نشوء شركات متعددة الجنسيات مسجلة في اوروبا" [17].

وهناك نقاط تقاطع بين عمل الشركات المتعددة الجنسيات، وهي ان عملية تدويل الأنشطة تتم من خلال رؤية استراتيجية تحاول الاستفادة قدر الامكان من الظروف الملائمة التي تتيحها عملية التوطن في اماكن عدة، ومنها القرب من مصادر المواد الأولية، الوصول الى اسواق المستهلكين، النظم الضريبية والحكومية، مستوى الاجور ومقاومة المنافسة الاجنبية.

ولأن ميزانية العديد من هذه الشركات ضخمة وكبيرة جدا، بل وربما تزيد عن ميزانية الدولة الوطنية التي تستثمر هذه الشركات في أراضيها، فان هذه الشركات قادرة على استنباط استراتيجيات واضحة وقوية في وجه الدولة الوطنية، فهي تمتلك رأس المال والمخطط الاستراتيجي والمرونة والشفافية، وهي بذلك تُشكل قوة كبيرة لايُستهان بها في وجه الدولة الوطنية التي تتحكم بها آليات قانونية معقدة ليست بالمرونة والتحرك السريع بقدر ماهو موجود لدى الشركات متعددة الجنسيات.

والى جانب النقاط الايجابية في استفادة الدولة الوطنية من الشركات المتعددة الجنسيات، ودورها الكبير في التنمية والبناء والتطوير، ثمة نقاط سلبية وتتمثل في استعمال بعض الدول لمثل هذه الشركات (المملوكة لها أو تلك التي تملك نسبة ضخمة من أسهمها) للهيمنة على

[17]- ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الأسس. ترجمة: رشا جمال. مصدر سبق ذكره. ص 90 و91.

اقتصاديات الدول الأخرى ومحاولة التأثير في قرارها السياسي والسيادي. وعليه فان "هذه الشركات بامكانها ان تخلق عوائقا كثيرة وتثير تقلبات تؤثر على سوق العمل ومستوى معيشة السكان وعلى حركة رؤوس الاموال، وعلى اسعار الصرف، وعلى توازن ميزان المدفوعات، وفي كلتا الحالتين يمكن رصد نتائج التأثير الفاعل والمترتب على الدول التي تتوطن فيها انشطة الشركات الاجنبية من خلال الدور الذي تلعبه، فبسبب الحاجة التي تفرضها متطلبات عملية التنمية الوطنية وضخامة رؤوس الاموال والنشاط المتنوع والمتعدد الاغراض فان العديد من القطاعات الاقتصادية والمرافق الصناعية والخدمية يرتبط بالانشطة والعمليات الاقتصادية والصناعية والمالية والتجارية التي تضطلع بها تلك الشركات. وبسبب من حالة الربط هذه والتي تبدو في كثير من الاحيان بانها وثيقة ويصعب فصم عراها تنشأ حالة من الاعتماد غير المتكافئ والتبعية الاقتصادية تنعكس آثارها سلبا على استقلالية القرار السياسي للدول التي يتوطن فيها النشاط الاجنبي، وهكذا كلما تمكنت هذه الشركات من تنويع انشطتها ومد نطاق عملها كلما تزايدت قدرتها على السيطرة على الظروف المتقلبة في البلدان التي تعمل فيها وضاعفت من قوتها وقدرتها على التأثير"[18].

ويبحث الدكتور غسان عيسى العمري الاستاذ في جامعة عمان العربية، في المشاكل الاخلاقية التي تعتري طريق الشركات المتعددة الجنسيات في بحث له بعنوان (المعضلات الاخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية)، ويقول بان هذه الشركات "تعمل في الخفاء للنيل من دعاة حقوق الانسان واحزاب الخضر، وتعمل على محاربة كل من يرفع صوته منددا بالعولمة وبالاتفاقيات التجارية مع دول معينة تتميز سجلها بالعداء الصارخ للحريات وحقوق الانسان". ويقول الباحث بان "هناك معضلات في اخلاق العمل وفي حماية البيئة وفي هضم حقوق المرأة ومجال محاربة الفساد، وفي مجال التمويل والمحاسبة، وفي مجال التسويق وفي مجال التفاوض والدبلوماسية". ويوضح الباحث بان

[18]- نفس المصدر ص 50.

"قوة هذه الشركات قد تراجعت بسبب الازمة المالية وتخبطها في التنافس مع بعضها البعض" [19].

3- حركات التحرر الوطني:

ويقصد بهذه الحركات جماعات الاشخاص المنظمة، والتي تشن كفاحا مسلحا من اجل تأسيس دولة مستقلة، يجب ان تمثلها شعبها وهو يمتلك السيادة. وليس من المهم ان يكون هناك اقليم محرر، او واقع في يد هذه الحركات، فهي تستطيع ان تناضل حتى بدون اقليم موجود، مثال منظمة التحرير الفلسطينية هنا. لكن الاهم هو نيل هذه الحركات الاعتراف من المنظومات الدولية الكبرى كالاتحاد الاوروبي او الجامعة العربية مثلا. ورغم اقرار الامم المتحدة بحق تقرير المصير وبمنح الشرعية للثورات التحررية ضد الاستعمار وذلك بالقرار 1514 عام 1960 م، الا ان العديد من الدول الكبرى ترفض الاعتراف بهذا الحق اذما رأت ان ذلك يعارض مصلحتها او مصلحة اي من حلفائها.

ويجب هنا التأكيد على أن " حق الدفاع عن النفس في القانون الداخلي هو الحق الذي يُجيز لكل فرد أن يدافع عن نفسه وماله وعرضه ضد كل اعتداء يقع عليه، وهذا الحق مكفول للفرد أيضا في القانون الدولي حيث أيدت المواثيق حق كل شعب في الدفاع عن نفسه والحفاظ على أمنه واستقلال كيانه السياسي. غير انه لكي يتمتع الفرد بهذا الحق ينبغي أن تتوافر شروط موضوعية تبيح له استعماله: أولا: أن يكون القتال الذي ينشيء من خلاله الحق في الدفاع عن النفس على درجة من الجسامة، ويكون وجوده سابقا لأفعال الرد، إذ أن القانون الدولي لا يعترف بالدفاع الوقائي لعدوان في المستقبل. ثانيا: أن يكون اللجوء إلى القوة وسيلة لدفع العدوان، فإذا لم تكن القوة هي الطريق الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه لرفع العدوان فلم يكن هناك حق للدفاع عن النفس. ويمكن القول هنا أن التدخل العسكري الأجنبي لقهر إرادة الشعب يجعل المقاومة أداة من ادوات المساعدة الذاتية لدحر العدوان، خاصة أن الوجود العسكري الأجنبي بجميع أشكاله قد يتخذ بناء على قرارات من الأمم المتحدة، فليس من العدل

---

[19]- أنظر موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت الرابط: http://iefpedia.com/arab/

والإنصاف أن يُسلب من شعب مسالم حقه في الدفاع عن نفسه ضد العدوان غير المشروع أو الأحتلال الذي يتجاوز حدود سلطانه" [20].

ويرتبط مفهوم حركات التحرر الوطني بالمقاومة الشعبية المسلحة بإعتبارها الأسلوب الذي تتخذه حركات التحرر الوطنية كأساس عمل لنشاطها. وقد " أختلفت الآراء في تحديد مفهوم المقاومة الشعبية المسلحة، فالبعض يعطيها مفهوما ضيقا ويحصرها في النشاط الذي تقوم به عناصر شعبية باستخدام القوة المسلحة، في مواجهة قوة أو سلطة، تقوم بغزو الوطن واحتلاله. فهذا المفهوم يرتبط بين المقاومة وبين الغزو والاحتلال الحربي، وقد سيطر هذا المفهوم على المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في مؤتمرات: بروكسل 1874 م ولاهاي 1899 م وجنيف 1949 م. ورغم أن هذا المفهوم ما يزال له أنصاره حتى يومنا هذا، إلا أن مفهوما آخر أكثر اتساعا وشمولا بدأ يظهر في الفقه والعمل الدوليين، وذلك عشيّة الحرب العالمية الثانية، والتي شهد العالم في أعقابها ثورة هائلة في المفاهيم والأفكار تفجرت مع تحرر عدد كبير من الشعوب وإمتلاكها لزمام أمرها وحقها في تقرير المصير بعد التخلص من السيطرة الإستعمارية، الأمر الذي أدى إلى بروز مجموعة من الدول المستقلة حديثا على الساحة الدولية، والتي إستطاعت ان تلعب دورا ملحوظا في إقرار قواعد جديدة لتأكيد صيانة حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الحياة الكريمة" [21].

والبعض وضع شروطا للمقاومة الشعبية، أجملها في " أولا: أن يكون هناك احتلال فعلي ووجود لقوات الاحتلال داخل الأراضي التي تنشأ فيها المقاومة. ثانيا: أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه. ثالثا: أن تتم أعمال المقاومة ضد قوات الإحتلال العسكرية. رابعا: أن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها" [22].

---

[20]- عبد الناصر حريز: الإرهاب السياسي. مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى 1996 م. ص 122.

[21]- مصطفى مصباح دبارة: الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي. جامعة قار يونس. بنغازي. ليبيا. الطبعة الأولى 1990 م. ص 288.

[22]- عبد الغني محمود عماد: القانون الدولي الإنساني. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. الطبعة الثالثة 2002 م. ص 24.

أمـا الأمـم المتحـدة فتشـير فـي بعـض بنودهـا صـراحة إلـى حـق الشـعوب فـي تقريـر مصـيرها، ولا تنظـر إلـى اسـتخدام العنـف المسـلح بغـرض الإسـتقلال أو الـدفاع عـن المشـروع كنـوع مـن الإرهـاب، و" تـتم ممارسـة حـق تقرير المصير في إطار التنظيم المعاصر بأحد الطريقتين:

الأولـى: سـلمية، أي الإمتنـاع عـن اسـتخدام القـوة وفـق نـص المـادة 4/02 مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، كالإسـتفتاء علـى أن يكـون الإشـراف عليـه عائـدا للإمـم المتحـدة. والثانيـة: إسـتخدام القـوة المسـلحة، بمعنـى أن مـن حـق الشـعوب المقاومـة المسـلحة فـرادى وجماعـات دفاعـا عـن حقوقهـا المسـلوبة وعمـلا علـى اسـترداد سـيطرتها علـى ثرواتهـا الطبيعيـة وأقاليمهـا. وهـذا مـا أوردتـه المـادة 51 مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، والتـي تقـول { لـيس فـي هـذا الميثـاق مـا يضـعف أو يـنقص مـن الحـق الطبيعـي للـدول فـرادى أو جماعـات فـي الـدفاع عـن أنفسـهم، إذا وقـع اعتـداء مسـلح علـى الـدول الأعضـاء فـي الأمـم المتحـدة، وذلـك إلـى أن يتخـذ مجلـس الأمـن التـدابير اللازمـة لحفـظ السـلم والأمـن الـدوليين. وبعـد أن كـان مفهـوم المقاومـة الشـعبية ضـيقا فقـد أخـذ يتسـع ويكـون أكثـر شـمولية. وقـد سـاعد علـى ذلـك مـا تمتعـت بـه الـدول المسـتقلة حـديثا مـن أغلبيـة عدديـة فـي المجـالس والهيئـات الدوليـة، وقـد جـاء إعـلان مـنح الإسـتقلال للـبلاد والشـعوب المسـتعمرة الـذي صـدر فـي 14 ديسـمبر 1960م تتويجـا لهـذه الحقيقـة. وهكـذا ومنـذ ذلـك التـاريخ، أضـحت المقاومـة الشـعبية المسـلحة تأخـذ مفهومـا واسـعا، بحيـث أصـبح النضـال المسـلح الـذي تخوضـه الشـعوب فـي سـبيل الحصـول علـى حريتهـا واسـتقلالها وحقهـا فـي تقريـر المصـير مظهـرا مـن مظـاهر المقاومـة الشـعبية المسـلحة بمعناهـا الواسـع، وترتـب علـى ذلـك ضـرورة أن تكفـل القواعـد القانونيـة الدوليـة الحمايـة المناسـبة للمشـتركين فيـه، وهـو مـا أكدتـه قـرارات وتوصـيات الجمعيـة العامـة المتعـددة حـول حمايـة المقـاتلين مـن أجـل الحريـة والحصـول علـى الحـق فـي تقريـر المصـير، فقـد جـاء فـي إعـلان الأمـم المتحـدة لعـام 1970 م الخـاص بمبـادئ القـانون الـدولي المتعلـق بعلاقـات الصـداقة والتعـاون بـين الـدول مـن

واجب كل دولة أن تمتنع عن استعمال القوة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير والحرية والإستقلال" [23].

[23]- رمزي حوحو: الحدود بين الإرهاب الدولي وحركات التحرر الوطني وفقا لأحكام القانون الدولي. مجلة المفكر الصادرة عن قسم القانون والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، مدينة بسكرة، الجزائر. العدد الثالث. ص 160 و161.

ثانيا: هيكل النظام الدولي:

ان الحديث عن هيكل النظام الدولي يعني الحديث عن قنوات تمرير مصادر القوة بين الدول/الوحدات السياسية، ومن هنا فإن "هيكل النظام السياسي الدولي يعني الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الاخرى" [24].

ولكن من المهم القول هنا بأن "هيكل النظام الدولي لا يقوم فقط على عدد القوى الكبرى، أو الأطراف الفاعلة فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس، أيضًا، على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله. ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. أما الاتجاه الذي يرى عنصر التوازن حاكمًا لهيكل النظام فيدفع إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين العالميين متعددي الجنسيات من ناحية، والفاعلين الإقليميين من ناحية أخرى، بكيفية إدارتهم لعلاقاتهم وارتباطاتهم الدولية. كما يؤدي التغير في هذه التحالفات إلى تغير في بنية النظام الدولي" [25].

وهناك تفاوت كبير في تأثير كل وحدة سياسية بحسب قوتها ومصادر القوى التي تمتلكها. فمن الطبيعي جدا ان تتفاوت تأثير وقوة الدول بحسب المرتكزات الاستراتيجية التي تستحوذ عليها، وعليه فان دور كل

---

[24]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 59.

[25]- د. مصطفى علوي: القطب المتفرد: الولايات المتحدة الأميركية والتغير في هيكل النظام العالمي. موقع المركز العربي للبحوث والدراسات. القاهرة، مصر، الرابط:
http://www.acrseg.org/36519

وحدة سياسية يتعلق اساسا بمدى سطوتها وقوة تأثيرها في المحيط. ومن هنا يأتي توصيف" القطبية الأحادية"، أي النظام الذي تستفرد به وحدة سياسية قوية وقادرة على ردع كل القوى الاخرى بما لديها من أوراق قوة وامكانات كبيرة.

وهناك كذلك " التعددية القطبية" وهو نظام يقوم على تواجد مجموعة من الوحدات السياسية ذات القوى المتقاربة والنفوذ والسطوة المتقاربين. وغالبا مايسود هذا النظام نوع من السلام والهدوء نظرا لتقارب فاعلية القوى وتوازنها والخوف المتبادل من الردع.

وهناك كذلك نظام " القطبية الثنائية" حيث تنفرد قوتان عظمتان بالمشهد الدولي وتحاولان استقطاب بقية الوحدات لمناطق نفوذهما. ويقول التاريخ بان عصر الاستحكام بالقوة او "القطبية الاحادية" او حتى " القطبية الثنائية" لايدوم الى الابد، بل ان الصيرورة التاريخية لابد لها من ان تفرض وجود قوى اخرى تتصدر المشهد السياسي في كل زمان ومكان. بينما تشهد القوى الموجودة تضعضعا وضعفا واضحا تنتهي غالبا الى الزوال والحضيض. ولعل من ابرز دعاة هذه النظرية المفكر والمنظر الاستراتيجي الاميركي فرانسيس فوكوياما عبر نظريته الشهيرة عن "نهاية التاريخ".

وفي العصر الحديث نرى بان الحرب العالمية الثانية قد تمخضت عن قوى عظمى عديدة، وهي القوى المنتصرة، ولكن الامر تغير بعد سنوات، حيث احتكرت قوتان فقط السيطرة على العالم وهما الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي. وقد تفكك الاخير فبدت الولايات المتحدة هي القطب الاحادي الاقوى والمتحكم بالعالم الآن. ولكننا نرى في الآونة الاخيرة علامات ضعف في هذه القوة، بينما هناك قوى اخرى تنهض وتقترب من الوصول إلى مكانة ومكان السطوة الاميركية، اقتصاديا وتنمويا وفي مجلات اخرى. وربما هي سنوات قليلة حتى نرى قوى جديدة تتصدر المشهد الدولي وتزاحم الولايات المتحدة على القدرة والقوة، وعليه فليس ببعيد ان نعود الى "نظام القطبية المتعددة" مجددا.

وفي هذا الصدد يقول الباحث العراقي الدكتور لطفي حاتم " شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية على صعيد العلاقات الدولية تجسدت بتغيرات عديدة منها انهيار نظام الثنائية القطبية المرتكز على توازن القوى والردع النووي المتبادل. ومنها انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي وما نتج عنه من انحسار التنمية الوطنية المتمحورة على الذات. ومنها اختلال دور الدولة ومواقعها في السياسية الخارجية. ان تبدلات العلاقات الدولية أفضت الى تغيرات في طبيعة ومحتوى السياسة الدولية التي يمكن رصدها من خلال الموضوعات التالية:

ـ تراجع النزاعات الأيدلوجية بين الليبرالية والاشتراكية التي وسمت العلاقات الدولية في الحقبة المنصرمة، الامر الذي مهد الطريق لسيادة شعارات الليبرالية الجديدة والسياسية التدخلية سواء في الدعوة الى إعادة بناء الأنظمة السياسية عبر حق التدخل وحقوق الإنسان أو على صعيد إزالة العوائق السيادية أمام حرية حركة رؤوس الأموال الدولية فضلا عن إعتماد الأسواق المفتوحة.
ـ إعتماد مبدأ استخدام القوة بشرعية دولية يضمنها مجلس الأمن الدولي أو بصورة انفرادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الامر الذي دفع الأخيرة لخوض حروب عديدة متوخية بذلك تطوير نظامها الإمبراطوري المرتكز على حرية التدخل في الشئون الدولية.
ـ اختلال مبدأ السيادة الوطنية الذي جرى تحجيمه بكثرة من الشعارات الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية.
ـ استبدال المواجهة الأيديولوجية بين خياري التطور الاجتماعي رأسمالي/ اشتراكي بمواجهة جديدة مضمونها المنافسة بين التكتلات الاقتصادية ومراكزها الدولية ".[26]

المبحث الأول: القطبية الأحادية:

[26]- د. لطفي حاتم: السياسة الخارجية لمراكز الهيمنة الدولية. الرابط الفرعي للكاتب على موقع "الحوار المتمدن": http://www.ahewar.org/m.asp?i=424

وفي هذا النظام تنفرد وحدة سياسية بالقوة المطلقة بينما تدين لها بقية الوحدات بالولاء والخضوع. وتكون هذه الوحدة السياسية او الدولة متفوقة ومنفردة بالتفوق، وهي تدير الوضع الدولي بما يؤمن مصالحها هي في المقدمة، ومن ثم توطيد السلام الدولي والتوازن في العلاقات الدولية وحماية الحلفاء. والقطبية الاحادية نظام يتميز بارادة منفردة ومطلقة تسعى الى تكييف الانماط السلوكية المؤسسية وفق اهدافها وتطلعاتها العامة، وهو مايثير الشكوك حول مفاهيم مثل " العدالة الدولية" و" الاخلاق" وغير ذلك من مفاهيم.

ويمكن تقسيم القطبية الأحادية لنوعين من القطبية بحسب المراحل التي تمر بها، وبناء على قوتها او ضعفها وفق " الآتي:

ـ القطبية الأحادية الصلبة: ويقصد بها تفرد دولة واحدة نتيجة لإمتلاكها هيكل القوة الثلاثي في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية، من دون ما اعتراض من قبل الدول الكبرى، واضطلاعها بالعبء الأكبر لضمان امن النظام الدولي وقدرتها على ضبطه هرميا بشكل صارم وتخضع لإرادتها جميع الأطراف الأخرى.

ـ القطبية الأحادية الهشة: تعد القطبية الأحادية الهشة بمثابة مرحلة انتقال في النظام الدولي وتطوره إلى مرحلة جديدة، فإنتقال النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى التعددية، لا يمكن أن يتم إلا عبر مرحلة إنتقال في داخل القطبية الأحادية من المرحلة الصلبة إلى المرحلة المرنة، وتمثل مرحلة القطبية الأحادية الهشة مرحلة تحضير لنظام التعددية القطبية" [27].

وهناك في القطبية الأحادية احتكار وتفرد بمقدرات النظام الدولي، والسبب هو عدم وجود اي قوة اخرى تعلب دورا موازنا ولاجماً لهذه القوة القطبية الواحدة الممسكة بزمام الامور في المسرح الدولي. اما في عصرنا الحالي، فتجسد الولايات المتحدة الاميركية نموذج القطب

[27]ـ علي زياد عبد الله فتحي العلي: القوى الأميركية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى 2015 م. ص 41 و42.

الواحد، حيث " تنفرد دون غيرها، وبحكم مقومات قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، بالتربع على قمة الهرم بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وقطب معادل في التوازن الاستراتيجي الشامل" [28]. لكن هناك من يشكك منذ الان في قوة الولايات المتحدة ومقولة انها تشكل لوحدها قطبا احاديا قادرا على ادارة النظام الدولي والاستحواذ عليه. ويقول هؤلاء ب"ان الولايات المتحدة، وعبر ترهيب الدول الصغيرة ومحاولة ابتزازها، فرضت نوعا من الرهبة سواء عن طريق التدخل العسكري او الحصار السياسي والدبلوماسي او قطع المساعدات. ولكن هذه الرهبة قاصرة لانها بكل قوتها لم تحمي نفسها في هجمات 11 سبتمبر 2011، وانهزمت في فيتنام وهي الان تعاني مشاكلا حقيقية في افغانستان والعراق" [29].

المبحث الثاني: التعددية القطبية:

وتتألف هذه المجموعة من عدد من الدول التي تمتلك القوة والنفوذ بشكل كاف يجعلها تتفوق على بقية الوحدات السياسية في النظام الدولي. وعلاقة هذه الدول ببعضها البعض تتحدد ايضا بحسب درجة القوة والاوراق الاستراتيجية التي تمتلكها كل واحدة منها. وتنشط الجبهات والتحالفات بين القوى المتعددة، وذلك للاستفادة اكبر قدر ممكن من الظروف الدولية. لذلك فإن" تحول العالم إلى التعددية القطبية (الذي لا يعني أن كل الأقطاب متساوية من حيث القوة) هو في الواقع عملية قائمة ومتواصلة من الصعب تحديد تاريخ لها على وجه الدقة، مثلما كانت الحال مع سقوط جدار برلين، ونهاية العالم ثنائي القطبية. وذلك لأن تحول العالم إلى التعددية القطبية، وعلى غرار أي عملية، يتألف من عدة حلقات تتزايد من دون أن يكون من الممكن تحديد اليوم الذي لم يعد فيه أي شيء مثلما كان في السابق، بدقة. وفي هذا الإطار، فإننا نشهد اليوم تراجعاً نسبياً لقوة الولايات المتحدة - التي تظل رغم ذلك القوة العالمية الأولى- مقابل صعود

28- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص 62.

29- أنظر بحث " العالم في ظل قيادة القطبية الاحادية للولايات المتحدة الاميركية" المحامي الكويتي ناصر بن عكشان. من منشورات مؤتمر القدس السنوي الخامس.

الصين وروسيا، إضافة إلى البرازيل والهند وعدد من اللاعبين الدوليين الآخرين. والواقع انه بهدف التبسيط وشد انتباه الجمهور، يميل المراقب أو المعلق أحياناً، إلى تحويل المستجدات إلى تاريخ، والتطور إلى ثورة" [30].

ومن محاسن النظام متعدد الاقطاب هو انه غير احتكاري على غرار القطبية الاحادية، بل هو، ومن خلال التحالفات والعلاقات الواسعة، يتيح هامش المشاركة في ادارة العمليات او التفاعلات السياسية الدولية. وثمة خاصيّة سلبية في هذا النظام وهي محدودية المشاركة التي تحكمها عاملان: جغرافي وعددي. فمثلا لو ان الدول المتحكمة بالمشهد الدولي خمسة او ستة، وكلها تقع في قارة واحدة، فان مجال تحركها لن يتجاوز في مستواه الاستراتيجي عن قارتها فقط. فالنظام الدولي في هذه الحالة لن يعدو ان يكون نظاما أوروبيا خالصا، مجال مناوراته السياسية ومسرح عملياته المهمة هي فقط ارض القارة الاوروبية.

ويرى ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية والأكاديمي الأميركي في مقال في مجلة (Foreign Affairs) بأن " الحديث عن التعددية القطبية امر تجاوزه الزمن، وأن العالم لم يعد محكوما بواسطة دولة أو أخرى، بل أن هناك الكثير من الفاعلين الدوليين الذين يملكون ويمارسون انواعا مختلفة من القوة لا تؤشر إمكانية ظهور أقطاب حقيقيين بل غياب للأقطاب. ويناقش هاس مسألة حتمية إنتهاء نظام أحادي القطبية واتجاه التغيير نحو نظام بلا أقطاب، وفقا لإعتبارات ثلاثة هي:

أولا: إن نمو الدول وتراكم الموارد البشرية والمالية والتطورات التكنولوجية والتي تدفع بإتجاه الرفاهية، تشكل المرتكز الرئيس للشركات والقوى الدولية الجديدة، وهذا لايمكن إيقافه، مما يؤدي إلى إنتاج عدد أكبر من الفاعلين المؤثرين إقليميا ودوليا.

---

[30]- باسكال بونيفاس: النظام العالمي وبوادر التعددية القطبية. صحيفة " الاتحاد" الاماراتية عدد 2010/09/14. والكاتب هو مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس. ويمكن متابعة ارشيف مقالاته المنشورة باللغة العربية في صحيفة "الاتحاد" على الرابط التالي: http://www.alittihad.ae/wajhatauthor.php?AuthorID=84&id=48910

ثانيا: السياسة الاقتصادية الأميركية، ما حققته وما فشلت في تحقيقه، ساعدت على ظهور مراكز قوى جديدة وأضعفت من موقفها في النظام الدولي. كما هو الحال في قضية الطاقة وعدم السيطرة على أسعار النفط والغاز. كما ساهم إنفاقها العسكري في تراجع مركزها المالي بعد الحربين اللتين شنتهما على أفغانستان والعراق، من فائض الموازنة 100 مليار عام 2001 م إلى عجز 250 مليار في 2007 م، ليرتفع العجز إلى أكثر من تريليون دولار في 2010م، وهذا ما عزز التضخم وساهم في تراكم المزيد من الثروة والقوة في أماكن أخرى من العالم.

ثالثا: العولمة والتي جعلت من ظهور هذا النظام حتميا، إذ زادت من حجم التدفقات عبر الحدود لكل شيء من المخدرات إلى البريد الإلكتروني والسلع المصنعة، فضلا عن الأسلحة والهجرة غير المشروعة بعيدا عن رقابة الدولة، وبذلك سترسخ نظام غياب الأقطاب. والعولمة، كما أشار المفكر الإجتماعي الفرنسي آلان تورين، ليست تعريفا لمرحلة الحداثة ولا حقبة تاريخية، لكن ينبغي النظر إليها كما هي طريقة لإدراة تغير تاريخي تؤدي إلى التقاطع بين الرخاء والفوضى" [31].

المبحث الثالث: القطبية الثنائية:

وهو نظام قائم على وجود وحدتين سياسيتين متحكمتين بعموم النظام السياسي الدولي. قوتان تمتلكان زمام القوة والتأثير والنفوذ وتستطيعان من خلالهما السيطرة على كل اشكال العلاقات الانسانية والتأثير فيها سلبا او ايجابا. ولان التنافس يكون العامل الاكثر بروزا بين هاتين القوتين، ومحاولة كل منهما اضعاف الاخرى او التأثير في قدراتها الاستراتيجية، فان السباق نحو الافضل طغى على كل المجالات، واصبح التنافس قويّا حتى في المجالات العسكرية، فبات هناك تسابقا قويا وواضحا على تطوير القدرات النووية والتلويح بها في كل قضية تشابكية بين الطرفين.

---

[31]- د. محمد ميسر فتحي: التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية. مجلة "دراسات"، العدد الأول من المجلد الثالث. صادرة عن مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة. ص 31 و32.

وذهب التنافس الى حد اعتماد كل طرف او قطب على تشكيل جبهات واحلاف تضم وحدات سياسية متعددة، غالبا ماتشترك معها في الايديولوجيا والرؤية السياسية، وتقويّة تلك الوحدات لكي تقف في وجه الطرف الآخر، المدعوم بدوره بوحدات متحالفة معه.

ومع مرور الوقت بدأ الانكماش والضعف يدبان في طرفي القطبية الثنائية، وهما كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيني، فقد دخل الاتحاد السوفيني "مرحلة التقادم التكنولوجي في الوقت الذي كانت تباشير الثورة التكنولوجية الثالثة وخاصة في فروع الالكترونيات الدقيقة وصناعة المعلومات تظهر في الغرب. وبدأت عملية مناظرة لانكماش نسبي لقاعدة الموارد الاقتصادية الاميركية، ظهرت في البداية في عجز كبير للميزان التجاري والموازنة الفيدرالية، وتآكل شديد للمزايا النسبية للصناعة الاميركية لصالح تصاعد المزايا النسبية للصناعة اليابانية والالمانية والاوروبية عامة. وقد اتخذت عملية انتشار التقنيات الحديثة صورة تشبه الانقلاب في موازين القوى الاقتصادية بين اميركا من ناحية وكل من اليابان واوربا من ناحية ثانية. غير انه بسبب الفشل الشامل للسوفييت في تجديد دولاب الانتاج والبنية الاساسية، عبر الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة، واستيعاب الثورة التكنولوجية البازغة، كان التراجع الاقتصادي السوفيتي اشد وطأة بكثير من الحادث في اميركا. وسريعا ماأخذ طابع الركود مع بداية الثمانينات، والانهيار بعد ذلك مباشرة، لتتفرد الولايات المتحدة الاميركية بمركز القوة على الصعيد العالمي" [32].

وفي الخلاصة فانه يظهر جليا بأن النظام الدولي يسير نحو نظام متعدد الأقطاب و"خاصة في ظل صعود العديد من القوى الآسيوية، وفي مقدمتها الصين وروسيا والهند، فضلا عن اليابان. فقد استطاعت هذه القوى تحقيق نجاحات اقتصادية وعسكرية مكنتها من تبوء دور ومكانة أكبر في النظام الدولي. فنجد أن روسيا في ظل رئاسة فلاديمير بوتين قد

---

[32]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص72.

استطاعت رفع معدلات نمو ناتجها المحلي بمتوسط (6%) سنويا وخفض حجم التضخم، وسداد معظم ديونها الخارجية التي ورثتها عن حقبة الرئيس بوريس يلتسين، والتي تقدر ب (165) مليار دولار، وزيادة حجم الإستثمارات بنسبة 10%. كما قامت روسيا بزيادة مبيعاتها من السلاح والعمل على تكوين علاقات مع العديد من الدول في إطار سعيها لإستعادة مجدها ومكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي. أما فيما يتعلق بالصين فقد استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة في نمو اقتصادها وزيادة ناتجها المحلي بمعدل يتمحور حول 10% سنويا، واستطاعت الصين خفض البطالة والتضخم، وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري، الأمر الذي جعل الصين تصعد في 2010 م كثاني اقتصاد في العالم. وفي المجال العسكري، تشهد الصين تزايدا مستمرا ومرتفعا بشكل ملحوظ في ميزانيتها العسكرية. كما حققت اليابان ارتفاعا في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي من 2,4% في 2001 م ليصل إلى 2.8% في 2005 م، وزيادة واضحة في صادراتها. وتعمد اليابان الآن إلى مراجعة استراتيجيتها الدفاعية، وضرورة إنشاء وزارة للدفاع وتأسيس جيش قوي ومتطور. وفي ذات السياق نجد أن الهند قد حققت نموا ملحوظا في اقتصادها وزيادة تجارتها الخارجية خلال العقدين الماضيين. وبدأ الإتحاد الأوروبي يلعب دورا كبيرا في النظام العالمي على المستوى الإقليمي والدولي" [33].

[33]- د. فوزي حسن حسين: الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية. دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى 2010م، ص 212.

ثالثا: مصادر الإستقرار وعدم الإستقرار في النظام الدولي:

يعتبر الإستقرار السياسي احدى القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي. ويعد هذا المفهوم من اكثر المفاهيم تعقيدا وغموضا، وهو مفهوم معياري قد يتسبب في استقرار دولة ما، وقد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى. و" تكمن أهمية هذا المفهوم في كونه يعتبر مطلبا جماعيا تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريتين للأمن والتنمية والإزدهار. ومهما كان نمط وطبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائما هو أمل النظام الحاكم في أن يكون حكمه مستقرا كي يستطيع الإستمرار. وهو لا يعني تجميد الأوضاع القائمة، والحفاظ على بقائها وسكونها، بل يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، وخلق جو من حرية العمل السياسي ونشاط وحركية الأحزاب السياسية. كما يقصد به أيضا مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لإستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. وهو ليس وليد القوة العسكرية والأمنية بل هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية" [34].

وهناك عوامل كثيرة يمكن ان تلعب في استقرار نظام ما او لااستقراره. ومن بين هذه الموارد التفاوت في الموارد والامكانات المتاحة، والدور الذي يمكن ان تلعبه التقنيات العسكرية والتطور في وسائل النقل والمواصلات والدوافع الاقتصادية، وتباين ادراك صناع القرار للكيفية التي يمكن فيها تحقيق المصالح القومية، كذلك الشعور المتزايد والمتولد لديهم نتيجة غياب مستويات مطمئنة من الاحساس بالامن، ورغبتهم في تعبئة

[34]- محمد الصالح بو عافية: الإستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. مجلة (دفاتر السياسة والقانون) الصادرة عن جامعة ورقلة في الجزائر. العدد الخامس عشر. 2016 م. ص 308.

مـواردهم القوميـة لمواجهـة تهديـدات قائمـة او محتملـة او لتحسـين مركـزهم النسـبي فـي مواجهـة اطـراف اخـرى بالنظـام السياسـي الـدولي. كـذلك تلعـب المنظمـات الدوليـة دورا فـي فـرض نـوع مـن الاسـتقرار. وتلعـب الاتفاقيـات الرسـمية مـع الـدول، ورغبـة الحـاكم بالتهدئـة والرضـا بالوضـع القـائم وانتفـاء وجـود نوايـا فـي التصـعيد وتغييـر الظـروف الموجـودة وعـدم الرغبـة فـي حـل النزاعـات والازمـات بالوسـائل العسـكرية، ومشـاعر الامـن النسـبي لـدى الشعوب ونخبها، في تثبيت حالة من الاستقرار والهدوء.

وهنـاك متغيـرات داخليـة واخـرى خارجيـة قـد تسـهم أمـا فـي استقرارية للنظام الدولي أو انها تحول دون تحقيقها.

أولا: المدخلات التي تسهم في استقرارية النظام الدولي:

وتتعلـق هـذه المـدخلات بسياسـة النخـب الحاكمـة أو صّـناع القـرار. وهنـاك جملـة مـن العوامـل تسـاهم فـي اصـدار النخـب الحاكمـة لقـرارات تحـدث تغييـرات كبيـرة فـي بنيـة الوحـدة السياسـية. ويمكـن القـول بـان التـوازن فـي الرؤيـة ومتابعـة سـيرورة التفاعـل الـداخلي هـو الامـر الحاسـم فـي اجـراء التغييـرات او تـرك الوحـدة السياسـية مسـتقرة. فالاسـتقرارية تعنـي قـدرة منظمـات حركـة النظـام علـى تكييـف المتغيـرات الاضـطرارية، وعلـى نحـو لاتقـود فيـه مخرجـات عمليـة التكييـف الـى حـدوث اخـتلالات فـي عناصـر التـوازن بـين وحـدات النظـام الـدولي. والاسـتقرارية هنـا تعنـي الحفـاظ علـى الوضـع الـدولي القـائم بتوازناتـه المسـتقرة نسـبيا وتفـادي حـدوث اخـتلالات هيكليـة فـي بنيتـه فانهـا لاتعنـي الطبيعـة الاسـتبيانية الثابتـة أو الجامـدة فـي شـكل العلاقـات وانمـاط التفـاعلات بـين وحـدات النظـام، انهـا تؤشـر للتفـاعلات الايجابيـة الراميـة الـى تعزيـز النشـاط التعـاوني بـين وحـدات النظـام الـدولي فـي الميـادين السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة لانجـاز وظيفـة تكامليـة او انها تقود الى بنية تكاملية.

ومن بين الوسائل التي تساهم في استقرارية النظام:

1ــ مـدركات صـناع القـرار: وهـي هنـا رؤى وتصـورات صـناع القـرار علـى اسـس معرفيـة للواقـع، وعليهـا، وبعـد المراجعـة والتـدقيق، يـتم اصـدار الاوامـر باحـداث تغيـرات فـي بنيـة الوحـدة السياسـية او تركهـا علـى

حالها تنعم بالاستقرار الموجود. واذا توافرت قناعة لدى النخب الحاكمة بعدم جدوى التغيير فانه يبقى على حاله مستقرا. وتساهم كلفة التغيير وطغيانها على فوائده في اصدار النخب قرار عدم اجراء اي تغيير وابقاء الحال كما هي عليه. وتساهم عوامل البيئة الداخلية (كدرجة التماسك الاجتماعي وطبيعة الموارد والقدرات المتاحة ونوعية القيادة السياسية والاستعداد للتضحية) ومحددات البيئة الخارجية (طبيعة التحالفات والتوازنات القائمة وعامل الخشية والشكوك المتبادلة وطبيعة القوى المتفوقة نسبيا) في التأثير على مدركات صنّاع القرار عند تقديرهم لتكاليف ومنافع السعي لتغيير النظام الدولي، و"يشير ريتشارد هيكوت (Richard Higot) إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول: يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظاما مستقرا، أما الثاني: فيعني غياب التغيير في الأنظمة السياسية، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظاما غير مستقرا. بينما ينظر الاتجاه الثالث: للإستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته. وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول أن الإستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون التغيير ووجهته. إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي، فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاسا في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها. وعليه فإن ريتشارد هيكوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تكمنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام" [35].

2 ـ سياسات توازن القوى: اذا كانت قوة الوحدات السياسية في النظام الدولي متقاربة، فان نوعا من الاستقرار سيسود المشهد العام، ويمكن تفادي حالات التوتر واللااستقرار. فاحداث نوع من العلاقة والتعاون بين الوحدات المتشابهة والمتماثلة في القوة والنفوذ يفرض

[35]- إكرام عبد القادر بدر الدين: ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر. اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. مصر. 1981 م. ص 36.

استقرارا اكبر ويُبعد الصدام وحالات التجاذب التي يمكن ان تتحول الى بؤر لااستقرار. ويمكن الاتيان بنماذج من التاريخ، فعندما تقوّت المانيا بدأت بالتوسع والتأثير في استقرار عموم اوروبا. وكان لتصدي الوحدات السياسية الاخرى لها محاولة لاسترجاع الاستقرار ولجمها عن التوسع وانتهاك سياسة الاستقرار التي كانت موجودة قبل التحرك الالماني. وكذلك الواقع بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان النظام القطبي الثنائي يفرض نوعا من الردع باسلحة غير تقليدية، وهو ما أمنّ الاستقرار والسلم الدولي.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أهمية وجود نسق دولي من التحالفات تضمن توازن القوى بين الوحدات السياسية والحفاظ على السلم الدولي، أي التأكيد على أن " فكرة وجود نسق دولي يربط بين الدول القوية والمسيطرة. وذلك بالتأكيد على فكرة توازن القوى واستمرار الوضع الراهن بإيجاد الوسائل الكفيلة باستقرار النسق لخدمة أغراض الدول المسيطرة. يتضح من ذلك أن الفكر السياسي الغربي قد طوّر تصورا للعلاقات الدولية ينطلق من القيم السياسية الغربية بالأساس، وأن هذه القيم ركزت على إبراز المفاهيم الغربية عن الواقع الدولي. وقد أنعكس ذلك على الممارسات العملية في المجال الدولي حيث سعت الدولة المسيطرة إلى فرض القيم الغربية (دوليا) أسوة بسيادتها (داخليا) في العديد من الدول. وتصور المفكرون والسياسيون أن حلقة الوصل تكتمل حتما بإيجاد الأطر العملية الكفيلة بصهر الدول الصغرى في بوتقة الدول الكبرى والمسيطرة وذلك بهدف بناء نسق دولي (أحادي القيمية) يصبح التعامل الدولي فيه إنعكاسا لرؤية غربية تستتر خلف أساليب قد تظهر اختلافا شكليا، ولكنها في الواقع تعمق التبعية السياسية للدول الغربية" [36].

3 ـ المنظمات الدولية: وهذه المنظمات تقوم باحتواء سياسات العنف والتخفيف من حدة الاضطرابات والتوتر الدوليين. هذا فضلا عن كونها تمثل ميدانا رحبا للتعاون المثمر في مجالات عدة. المنظمات الدولية تمارس نوعا من الضغط الجماعي على وحدة سياسية ما تحاول احداث نوع من التغيير في النظام الدولي المستقر، وهذا الضغط يكون مؤثرا لانه

---

[36]ـ نبيلة بن يحي: الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر. 2012 م. ص 60.

قوي ونابع من قوى متعددة وذات تأثير متنوع ومؤثر. المنظمات الدولية (كعصبة الامم والامم المتحدة) تفرض نوعا من الامن الجماعي القادر على ردع كل وحدة سياسية تهدف لإنتهاك الاستقرار العالمي.

4 ـ التعاون الوظيفي: ويرى انصار هذه النظرية بان حل المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في اتساع قاعدة للتعاون الدولي، وبالتالي سيضعف من فرص التوتر ويعزز من امكانية الاستقرار. وعلى هذا فان المنهج الوظيفي سيعمل على دفع الوحدات الدولية، ادراكا منها لمتغيرات الواقع الدولي وطبيعة مشكلاته المعقدة والمتداخلة، الى اعادة النظر في معنى الرفاه والمصلحة القومية بهدف اعطائها مضامين جديدة. وفي فكر انصار نظرية "التعاون الوظيفي" فان التعاون الدولي في حقل يؤدي الى خلق تعاون في مجالات اخرى طالما ان التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة اليه. كما ان التعاون في كل المجالات سوف يخلق نوعا من السلام والاستقرار من اجل توطيد هذا التعاون وضمان الخير لكل الاطراف.

ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن وجود " تأثير للموضوعات الاقتصادية أساسا وليس الموضوعات السياسية التقليدية على مسار العلاقات الدولية، وإنه نظرا للطابع الفني لهذه الموضوعات الاقتصادية فإنه يمكن إدارتها بأساليب التعاون الوظيفي والمبادلات التوفيقية أكثر مما يمكن إدارتها بأساليب مناورات القوة السياسية التقليدية. بعبارة أخرى يقوم هذا التصور عن تأثير القضايا الاقتصادية على العلاقات الدولية على أساس أنها ذات طبيعة أقل صراعية من الموضوعات السياسية ــ العسكرية، لأنه يمكن في نطاق المبادلات الاقتصادية أن تستفيد كل الأطراف. وهذا النفع أو الكسب المتبادل يساعد على صنع قرار دولي في نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية، وليس في نطاق العلاقات السياسية، حيث أن الأخيرة ليست إلا لعبة صفرية النتيجة. وهكذا يتضح أن هذا التصور يفترض ارتفاع تكلفة السياسات المستقلة في مجال العلاقات

الاقتصادية الدولية، أي يفترض وجود عواقب سلبية للسياسات القومية المستقلة على العلاقات الدولية المعاصرة في مرحلة ما بعد التصنيع" [37].

ثانيا: المدخلات التي تسهم في لااستقرارية النظام الدولي:

وتتركز هذه المدخلات على محاولة وحدات سياسية على انتهاك استقرارية النظام الدولي واحداث تغييرات بمعدلات مختلفة نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والتقنية، ونظرا لنمو معدل القوة والنفوذ لديها، يصبح من الضروري توسع مجالها الاستراتيجي والانطلاق الى ساحات اخرى لم تكن في متناول يديها. وهناك جملة من العوامل يمكن اعتبارها مدخلات اضطرابية تسهم في لااستقرارية النظام الدولي:

1 ـ الهاجس الأمني ومدرك الكلفة/المنفعة: الشعور بعدم الامان لدى النخب الحاكمة سيجعلها تتصرف بشكل آخر ومختلف مع الموارد الكبيرة التي بين يديها. يمكن لهذه النخب ان تفكر في العدوان على الدول الجارة فيما لو انعدم لديها الامان وتغلبها الطمع وتوافرت بين يديها امكانيات التغيير. وغالبا ماتساهم الحسابات الداخلية في عملية العدوان هذه. وهنا يمكننا ان نشير الى نموذج الديكتاتور صدام حسين عندما غزا الكويت بداية التسعينيات، بعد ان وجد في نظامه القدرة على احتلال هذا البلد والاستحواذ على خيراته. واذا كانت تغطية تكاليف عملية التغيير مربحة الى الحد الذي تفوق فيه على التكاليف التي يكون صناع القرار على استعداد لدفعها، فان "التغيير" سوف يحدث ولن يرتدع الحاكم في فرضه ولو بالقوة.

2 ـ المتغيرات التقنيّة ـ العسكرية: عندما تحس اي دولة بانها قوية ومتفوقة في ميدان التسليح والقوة العسكرية على جارتها، او جيرانها، فانها تعمل للتصرف بشكل آخر، وربما تحاول تغيير الواقع الدولي واحداث واقع آخر يتلائم ومصلحتها. والنماذج التاريخية تفيد بان دولا كثيرة حاولت التعدي على انظمة ودول اخرى لانها قادرة على فعل ذلك عسكريا وتنتظر

---

[37]ـ د.نادية مصطفى: نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد. مجلة السياسة الدولية. عدد أكتوبر 1985 م. القاهرة. مصر. ص 20.

فائدة كبيرة جراء تلك الفعلة. فالقوة العسكرية سيتبعها ميل واضح لفرض الارادة السياسية. وهناك باحثون يرجعون قسما من السبب وراء التوسع العسكري الى التركيز على اعداد وصنع الاسلحة الهجومية، وهي اسلحة تدفع الدولة وتغريها بالهجوم والعدوان على دولة أخرى من اجل ضمها او الاستفادة من خيراتها او ازاحتها من المشهد السياسي وفرض تغيير جذري على هذا المشهد. وعلى عكس ذلك فقد اوضح التطور النوعي في القدرات الدفاعية كبح جماح عمليات الغزو والضم، واسهم في حفظ الاوضاع الاقليمية ضمن اطار النظام الدولي، وبذلك شكل التناوب بين التفوق في مجال الهجوم والتفوق في مجال الدفاع احد الموضوعات الرئيسية في التاريخ والتحليل العسكريين. لكن في الآونة الاخيرة لعب تطوير القدرات العسكرية غير التقليدية دورا كبيرا في خلق "توازن الرعب" ودفع الدول الى التريث في استخدام القوة، وهو الامر الذي ساهم في توطيد حالة الاستقرار والتقليل من التدخل والتغيير تالياً.

كذلك تساهم الظروف السياسية وحالة العزلة والخصام في ترجيح الحاكم أو النظام للخيار العسكري من أجل اثبات الحضور وفرض الإرادة والهيمنة وكسر حالة الجمود والعزلة، ومن ذلك " الثورة الفرنسية التي قضت على الإجماع السياسي الذي كان قائما في أوروبا، بما أدى إلى خلق مساحة أمام الأسلوب العسكري كي يمارس دورا في صياغة مقدرات الدول أكبر بكثير من ذي قبل. إحدى النتائج المهمة هي صعود نابليون إلى السلطة السياسية إستنادا إلى قيادته العسكرية. صحيح أن الإمبراطور نابليون كان فاقدا للشرعية في نظر جيرانه الملكيين، ولكنه ما دام مسيطرا على طموحاته السياسية فإن أسلوبه العسكري الممتاز كاف لردع أي محاولة لإطاحته، لأن المخاطر المصاحبة لمحاربته ستفوق الفوائد المترتبة على الإنتصار عليه. غير أن طموح نابليون كان كافيا لتدميره، حيث أدى سعيه لفرض الهيمنة على أوروبا إلى حشد قوى المعارضة بصورة تعجز حتى مهارته العسكرية الممتازة عن صدها. وكانت النتيجة النهائية هي تجريده من أسلحته وإطاحته بعيدا عن السلطة. ومع أن نابليون كان قائدا عسكريا لامعا، فإنه كان استراتيجيا ضعيفا، بمعنى أنه كان قائدا يفتقر إلى

حسن التقدير اللازم لمعرفة الحدود السياسية التي يعجز أسلوبه عند تجاوزها عن تأمين بقائه في السلطة" [38].

3 ـ المتغيرات الاقتصادية: التغيير الاقتصادي يؤدي الى البحث عن مصادر الثروة والتصريف، ويخلق حاجة ماسة ودائمة الى مناطق جديدة للاستثمار والحصول على المواد الاولية. وظهرت تفسيرات اخرى حول استخدام القوة في انها احدى طرق البحث عن الثروة و توزيعها او كشف الموادر الاولية والحصول عليها. وبحسب نظرية "هوبسون" فان الفرق بين الانتاج والاستهلاك ادى الى الحاجة للبحث عن اسواق تصريف خارج الحدود لتوزيع البضائع المتراكمة والحصول على المواد الاولية. ويرى "هوبسون" في العيوب التي تعاني منها المجتمعات الرأسمالية السبب في حدوث حالات اللااستقرار في النظام السياسي الدولي. وفي المشهد الدولي الحالي، نرى بأن الولايات المتحدة الأميركية وبأحتكارها القوة والسطوة، فهي التي تؤثر في التوازن الدولي وتقيم حالة من "السلم" من خلال المحافظة على قدرتها في الهيمنة والسيطرة، وعليه فإن " القدرات التأثيرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأميركية، سواء الاقتصادية منها أو العسكرية أو التكنولوجية، دفعت باتجاه أن تكون الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة، وأن تسعى إلى منع أي قوة أخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة أو الحليفة، كما عملت على ضبط عملية اقامة توازن للقوى مع اعطاء أدوار محددة للدول الكبرى مثل روسيا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا، وقد تنضم دول أخرى مثل الهند وغيرها، وبالشكل الذي لا يخل بالدور المهيمن للولايات المتحدة الأميركية " [39].

وثمة كذلك النظرية الماركسية ـ اللينينية والتي تقول بوجود صراع طبقي بين البشر على مر العصور، وذلك بسبب حيازة بعض الطبقات على وسائل الانتاج واحتكارها وحرمان طبقات اخرى منها، وهو سبب الصراع ومحاولة تصحيح الواقع على الارض. ويفسر الماركسيون

---

[38]ـ جون ستون: الاستراتيجية العسكرية: سياسة واسلوب الحرب. ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. أبوظبي. الإمارات. الطبعة الأولى 2014 م. ص 23.

[39]ـ سليم كاطع علي: مقومات القوة الأميركية وأثرها في النظام الدولي. مجلة دراسات دولية الصادرة عن جامعة بغداد. العراق. العدد 42. 2009 م. ص 174.

كل الصراعات القائمة بين الدول على هذا الاساس، وذلك بعد ان تم تحديد هذه الدول وتعريفها بحسب قوتها الاقتصادية واخلاقيات السوق التي تتحكم بها فسميت بالدول الرأسمالية والدول الفقيرة الاخرى التي تحاول مقاومة التدخل والتغول الرأسمالي.

رابعا: الخصائص الراهنة للنظام السياسي الدولي:

النظام السياسي الدولي يحمل خصائص هي في الاصل حصيلة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقنية التي حققتها وحدات النظام الدولي في ميادين عدة لتلبية حاجاتها الذاتية، ومتطلبات تفاعلاتها الخارجية. وهذه الخصائص هي:

1ـ اشكالية الضبط والتنظيم: ليس هناك سلطة دولية عليا تحتكم اليها كل الوحدات السياسية، وتكون قراراتها دستورية وسياسية ملزمة. فحتى يومنا هذا لم يعرف المجتمع الدولي سلطة عليا آمرة قاهرة تعلو بارادتها على ارادات الدول المنشئة لها. هناك حاجة الى وجود هيئة وارادة عليا قادرة الى الضبط والتدخل ومنع زعزعة الاستقرار في بنية النظام الدولي. ورغم ان المنظمات الدولية تلعب دورا في استقرار النظام الدولي الا ان هناك الكثير من النقاط السلبية التي تشوب عملها. وهنا يمكن الحديث عن منظمة الأمم المتحدة، والتي هي في الأصل حصيلة التغيير الدولي والتوزان الذي ظهر بعيد الحرب العالمية الثانية، إذ أن هذه المنظمة تخضع لسلطة الدول الكبرى دائمة العضوية من التي تمتلك حق النقض، ويم تسييرها بحسب مصالح وإرادة هذه الدول. وهذا التوازن أثر على عمل وشمولية وعدالة اللأمم المتحدة، والتي تصدر قراراتها بعد اخضاعها لمصالح الدول الكبرى، ورغم ذلك كان ثمة نوع من التوازن وحفظ السلم في العالم، رغم أن هذا الأمر لم يكن نتاج الأمم المتحدة بقدر ما كان نتاج وجود قطبين في العالم ورغبتهما في ضبط آلية الصراع وإحداث نوع من التوازن والسلم الدوليين.

ورغم وجود هيكل ظاهري للأمم المتحدة ورغبة الدول الكبرى في إرساء سلام يتوافق ويضمن لها مصالحها في العالم، إلا أن الحديث عن ديمومة وعدالة في الضبط والتنظيم ينقصه الكثير من الواقعية، وهكذا فإن " العطل الكامن في آلية السلطة الدولية المؤسسية إحدى السمات المميزة للنظام الدولي المعاصر، إذ لا يوجد في هذا النظام سلطات مماثلة

لتلك التي تضمنها نموذج ايسين عند تناول الأنظمة السياسية، وهي سلطة تتكفل بفرض المعايير والقيم التي على أساسها تتم استجابة اللاعبين الدوليين للتحديات التي تفرضها بيئتهم الخارجية، وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نقرر أن النظام الدولي لم يتوصل بعد إلى مرحلة التكافل الاجتماعي الدولي وانسجام المصالح الدولية، ويبدو أن هذا الوضع سيستمر طالما استمر رفض الدول العدول عن مبدأ السيادة وعدم قبولها مبدأ تفويض المؤسسات الدولية إلا بالقدر القليل من الصلاحيات والتي تؤثر على قدرتها في الدفاع عن مصالحها الحيوية " [40].

2 ــ خاصية اللاتجانس: النظام الدولي هو نظام غير متجانس سواء على صعيد الوحدات التي يتشكل منها، او على صعيد العلاقات وانواع التعاملات التي تجري بين هذه الوحدات. اي ان هناك تباينا من حيث القوة والتأثير والمكانة الدولية بين الوحدات التي تشكل النظام السياسي الدولي. وقد شكل هذا الواقع صعوبة في ضبط هذا النظام وذلك لوجود قوة تتمايز عن غيرها بمجموعة من العوامل التي تجعلها اكثر حضورا وشأنا. وقد تشكلت منظمات ذات طابع دولي تختص فقط اهتمامها باقليم جغرافي محدد وتعمل على ترتيب بيت هذا الاقليم، وهو الامر الذي زاد في تثبيت التجانس الحادث.

وتشمل حالة التجانس مختلف الصعد من اقتصادية وثقافية وعسكرية...الخ. فهناك تجانس بين الشمال والجنوب. رفاه وغنى في الشمال وفقر واضطرابات في الجنوب. وهذا التباين يجعل من امر ايجاد علاقة متينة ومبنية على المساواة والاحترام والافادة المتبادلة دون الشعور بالقوة والتفوق امرا صعبا بل ومستحيلا. وعليه فإن " الصورة الاجمالية لبلدان العالم الثالث تؤشر لنا جملة من الخصائص المشتركة، مستويات منخفضة للمعيشة، مستويات منخفضة للإنتاجية، معدلات عالية للنمو السكاني، معدلات عالية ومتزايدة من البطالة والتخلف، الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي وتصدير المنتجات الأولية، خضوع التبعية وضعف علاقاتها الدولية. هذه الخصائص جميعا تؤكيد الطبيعة اللامستقرة التي

---

[40]- د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص117.

تعيشها دول العالم الثالث مقابل تنامي وتأثير الرفاه والاستقرار النسبي والتقدم التكنولوجي الذي تعيشه شعوب الدول الصناعية المتقدمة " [41].

3 ــ الاعتمادية الدولية المتبادلة: وهي تتم عبر المنظمات العابرة للقارات، ومن خلال العلاقات المستمرة وفي كافة المجالات، بين الدول المختلفة. ومن اوجه هذه الاعتماديات: استخدام الموارد واعادة توزيعها على نحو عالمي. حجم المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية. القضايا المتعلقة بالبيئة. الجوع ونقص الغذاء. انتشار وذيوع المعرفة. نقل المعرفة والخبرة التكنولوجية. المساعدة على تطوير التكنولوجيا...الخ. ومن المهم القول بأن حاجة الدول لبعضها البعض لا يعني أن مصالحها ستكون متطابقة، بل أحيانا يتم التمسك بالمصالح الفردية والقومية الضيقة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الداخلية التي تهرب منها الأنظمة بإعلان الحروب والنزاعات المدمرة. فضلا عن التعارض الدائم الموجود بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية الدولية ككل. فالدول الصناعية مثلا قد تتغاضى عن التفاعل الدولي مع الدول الأقل منها تطورا، بسبب تخوفها من تسرب أسرار الصناعة ونقل جزء منها إلى تلك الدول، وبالتالي كسر احتكارها وتحكمها بالأمول والمنتجات.

وثمة أمر آخر وهو الهاجس الأمني الذي أصبح في أيامنا هذه محددا رئيسيا للعلاقات بين الدول، ولكيفية تشكل القرار الوطني الذي يستند إلى أمن المواطن والوطن، وعليه فإن " مفهوم الاعتمادية المتبادلة لا يخلو من إثارة الهاجس الأمني لدى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فدول الفئة الأولى لها مجالات اعتماد على الآخرين ومكامن وهن يمكن أن تستثمر، ومتى ما توفرت ظروف وإمكانات محددة، لغير صالحها. ويأتي في مقدمتها مصادر الطاقة والموارد الأولية التي بحوزة البعض من دول الجنوب، والتي تنظر إليها دول الفئة الأولى (الدول الصناعية المتقدمة)، بإعتبارها عناصر للخنق الإستراتيجي يمكن أن تهدد مصالحها الحيوية وتضعف مقومات أمنها القومي. كما أن الدول النامية تنظر إلى مسألة الاعتمادية المتبادلة نظرة توجس وريبة باعتبارها تمثل

---

[41]- أسامة الغزالي حرب: تهميش العالم الثالث واحتمالات تهميش الوطن العربي. مساهمة من كتاب: الوطن العربي والمتغيرات العالمية الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. مصر. 1991 م. ص 146.

نمطا من التعامل الدولي لا يضمن درجات من التعاون المتكافئ، بل انها تجسد محاولات خارجية لاختراق مقومات بيئتها الاقتصادية واضعاف مقومات قرارها السياسي المستقل، الأمر الذي يقود بالتالي إلى التبعية السياسية " [42].

4 ــ خاصية الجمع بين القطبية الاحادية والتعددية القطبية:
تتميز المرحلة الراهنة بمرحلة الانتقال من القطبية الاحادية الى اقطاب دولية متعددة. ويبدو بأن الاقتدار الاميركي قد تراجع في الفترة الاخيرة، فلم تعد الولايات المتحدة وحدها تمتلك الاسلحة النووية الرادعة، وباتت دول اخرى تمتلك تكنولوجيا متقدمة وفي كل المجالات. كما انعكست حالة الانفتاح التي يشهدها الاقتصاد الاميركي على منافسة البضائع الاجنبية له في عقر داره. لقد برزت تكتلات دولية اخرى كالاتحاد الاوروبي قادرة على منافسة اميركا وخلق توازن معها.

وثمة الكثير من الاحصائيات حول القدرات الاقتصادية والتنموية والعسكرية للدول الاوروبية المتحدة ضمن اطار الاتحاد الاوروبي(EU) والولايات المتحدة الاميركية للاستدلال على تضعضع مكانة اميركا كقطب أوحد. ولكن هذا لا يعني بأن مواجهات حتمية ستقع بين هذه الأقطاب، بل ربما على العكس، فنحن نشهد تعاونا بين بعض هذه الأقطاب، في العديد من المجالات، كالتعاون الاقتصادي بين أميركا والصين، والتجاري والسياسي بين أميركا وأوروبا، والأمني بين أميركا وروسيا، والذي صار أكثر بروزا بعد إنتخاب الرئيس الجمهوري دونالد ترامب. ومن هنا فإن " هذه القوى والتكتلات الاقتصادية، وبسبب من كونها تدين بالولاء لفلسفات اقتصادية واجتماعية متماثلة، فإن علاقات التفاعل بينها ستشمل نوعية مختلفة من الصراعات لأنها تقع في الإطار القيمي والمفاهيمي نفسه المتمثل بالليبرالية السياسية والاقتصادية، وبالتالي سيخلو سلوكها وانماط التفاعلات بينها من عوامل التناحر والتضاد الايديولوجي التي حكمت علاقات القوى في صراع الشرق ـ الغرب ولأكثر

[42]ـ د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول لنظرية والخصائص المعاصرة. مصدر سبق الإشارة اليه ص125.

من أربعين عاما عندما كانت هناك عقيدتان متصارعتان، الشيوعية والرأسمالية "[43].

5 ــ تهميش كتلة عالم الجنوب: المصطلحان: عالم الجنوب وعالم الشمال يحملان دلالة اقتصادية بالمقام الاول. فدول الجنوب فقيرة ونامية ودول الشمال صناعية متقدمة. وهناك اشكالية بين العالمين على اكثر من صعيد. هناك تباين وفجوة كبيرة. فاقتصاديات دول الجنوب هشة وضعيفة ووضعها الداخلي متخلخل وهناك مشاكل حقوق انسان وفساد واضطرابات وديكتاتوريات مستبدة لديها رأي واحد أوحد وتضطهد الاقليات وتعادي الحريات. كما ان هناك مشكلات في التنمية وركود اقتصادي مزمن ولاتوجد شفافية في معالجة المشاكل. وعالم الجنوب غارق في الديون التي تقف ورائها دول الشمال. بينما عالم الشمال غني، وهو سعيد بالسيطرة التامة على الامور في الجنوب، والاستحكام به من خلال ملفات كبيرة مزمنة. الشمال يريد الاستمرار في فرض التبعية على عالم الجنوب. وثمة ثلاثة أنماط تحدد علاقات عالمي الشمال والجنوب ببعضها البعض. وهذه الانماط هي: اولا: النمط التصارعي: وهو الذي يطبع علاقات عالم الجنوب بعضه ببعض. ولدول الشمال يد في ذلك، فهي تريد هذه الدول فقيرة متصارعة لكي يكون من السهل لها فرض التبعية عليها. ثانيا: النمط التسلطي: وهنا تحاول دول عالم الشمال فرض الهيمنة والسيطرة على دول الجنوب، وتدعم الانظمة المتسلطة غير الديمقراطية. ومن ثم النمط التنافسي: و المقصود بها دول الشمال في علاقاتها ببعضها البعض والقائمة على التنافس والتبادل والتعاون. وعليه وبعد الاطلاع على الانماط الثلاثة ومحاولة استشفاف المستقبل، نصل إلى نتيجة ورؤية وهي أن " سيادة نمط من العلاقات غير المتكافئة بين دول الشمال الصناعية ودول عالم الجنوب سيكون هو الحاكم مستقبلا. وقد يزيد هذا النمط من العلاقات في تعقيد المشاكل التي تعاني منها دول الجنوب. واذا لم تحاول دول الجنوب منفردة أو في اطار تعاون جماعي الحد من مظاهر التعامل غير المتكافئ، فإنه يمكن القول أن دول الجنوب ستكون ميدانا مستباحا

[43]- نفس المصدر السابق، ص 135.

لــدول الشــمال المتقدمــة صــناعيا وعلــى نحــو يحقــق مصــالحها ويزيــد مــن الوضع المأساوي لدول الجنوب" [44].

[44]- نفس المصدر، ص 140.

خامسا: أنماط توازن القوى:

تؤثر مجموعة من العوامل على تحديد قوة ومكانة دولة من الدول وتبيان إختلافها من حيث القوة والأهمية الإستراتجية عن بقية الدول والوحدات السياسية الأخرى في العالم. وهذه العوامل يمكن إختصارها في المصادر والمكونات والموارد المالية وغير المالية، وكذلك في القدرات البشرية والإقتصادية والمساحة والموقع الجغرافي والسطوة العسكرية، والتقدم في مجال التقنية والصناعة الثقيلة والمؤثرة، والتأثير في الجوار من حيث العلاقات والأحلاف والإنتشارين العسكري والاقتصادي، ومساحات النفوذ والسيطرة، والتأثير على قرار الوحدات السياسية الأخرى، ومقومات الردع والسطوة التي تجعل من الوحدات الأخرى تحسب حساب هذه الدولة وتقبل بنفوذها وبدورها وبمصالحها.

ويحدد أمر وجود أكثر من قطب دولي قوي أو دول ذات مقدرات وإمكانات متشابهة في توفير نوع من التوازن بين القوى هذه، وبالتالي المحافظة على سلام قائم على توزيع مناطق النفوذ والسيطرة والتمسك بالحوار والمفاوضات بشأن الملفات العالقة الناتجة عن تضارب المصالح والطموحات والمساعي لتوسيع النفوذ، والإقتناع بأن السلام وعدم المواجهة هو الأفضل، لأن البديل هو المواجهة المكلفة جدا. كذلك يساهم الردع العسكري المتوفر لدى كل قطب في تثبيت مثل هذا السلام والهدوء، والتركيز على الحوار عند نشوء كل أزمة.

وسوف نتحدث في هذا الموضوع عن أربعة محددات لمفهوم القوة وتوازناتها ضمن خريطة الوحدات السياسية في النظام السياسي الدولي، وهذه المحددات هي: ماهية مفهوم القوة. توازن القوة. وسائل التوازن. أنماط التوازن. نزع السلاح وضبط التسلح.

أولاً: مفهوم القوة: يقول الكثير من المهتمين ودارسي العلاقات الدولية بان أغلب الصراعات التي تحدث على الساحة الدولية ما هي إلا صراعات من أجل القوة، وكذلك أن الدول تلجأ في الكثير من الأحيان إلى استخدام القوة من أجل تحقيق أهدافها ومن أجل أثبات وجودها

في المعمعة الدولية وللحفاظ على أستقلالها. وبالنسبة لتعريف القوة فقد تطرق الكثيرون إلى هذا المصطلح ومايعنيه، مع العلم بأنه كان هناك، ومايزال، اختلاف بين المختصين في العلاقات الدولية حول هذا المصطلح، فان ستيفن روزن يُعرف القوة على أنها " قابيلة لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في إتجاه تحسين قناعاته في هذا النظام". ويشير الباحث ومؤرخ السياسة الأميركي سدني فاي إلى أن " توازن القوى يعني التوازن الحق بين دول أعضاء في العائلة الدولية، تكون قادرة على منع بعضها البعض من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية لتفرض إرادتها على الآخرين. بمعنى أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من السيادة المطلقة والهيمنة على الآخرين.

وقد تناول ماثين توازن القوى بعدة معاني إنطلاقا من شموليته عليها بمجملها فاعتبره:

1- تغير في نمط وتوزيع القوى.

2 - مجموعة من الدول المستقلة بعد صراعها لفترة طويلة تسعى إلى تطوير أنظمة احلاف وموازين قوى.

3 - هو مصلحة استراتيجية تهم الدول الكبرى وتدفعها للعمل من أجل توازن القوى لمصالحها.

4 - هو تمحور القوة عند قطبين يدلل على إنه لا يوجد في واقع الأمر طرف ثالث لديه من القوى الكافية للحفاظ على التوازن.

وهنا تعني العبارة الأولى وضع توزيع القوة، أما الثانية فتشير إلى السياسات الموجهة نحو إيجاد تعادل، أما الثالثة فتعني الحساب في

المصارف على أن يكون هناك رصيد إيجابي للمودع، أما الرابعة فمعناها أن التوازن يحتاج إلى حامل للميزان" [45].

ثانيا: توازن القوى: تحدث المؤرخ الاسلامي ابن خلدون عن الحروب والصراعات الناشبة بين الأمم في كتابه الشهير (المقدمة) رابطا مبدأ العصبية بصراع العصبيات وصولا إلى أطوار المُلك.

أما توازن القوى فهو " لا يخرج عن إطار سياسة تهدف إلى الحيلولة دون الإخلال بالوضع الدولي الراهن، وهي تقوم على أساس مساندة الدولة الثانية من حيث القوة العسكرية ضد الدولة الأولى، إذا سمحت هذه الدولة الأخيرة لنفسها الإخلال بالتوازن القائم والوضع الراهن. وقد ظهر مفهوم توازن القوى منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي خلال الحروب الفرنسية الأسبانية. وقد تضمن هذا المفهوم مبادئ تنظيمية تلتزم بها كل دولة بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وتطور هذا المفهوم في القرن السابع عشر فأصبح يطلق عليه "ميزان القوى" بين الدول الكبرى. ولهذا الميزان أعضاء يشكلون النواة الرئيسية له. وقد ظهرت فوائد عديدة لهذا المفهوم في تلك الحقبة من أهمها تحقيق الأمن الوطني نتيجة للتوازن المتساوي بين الأطراف المتنازعة. كما تطور هذا المفهوم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فأصبح يطلق عليه التوازن الإستراتيجي بين القوى الكبرى المتنازعة في ذلك العصر، ومن أهمها بريطانيا وفرنسا وأسبانيا. ومع بداية القرن العشرين شهد العالم حربين عالميتين، ومع نهايتهما تطور هذا المفهوم ليصبح التوازن الإستراتيجي الشامل بين الكتلتين الشرقية والغربية. وبرز في القرن العشرين بعد سقوط الإتحاد السوفييتي عام 1991 م مفهوم القطب الواحد، والذي تسعى فيه الدول كافة، وخصوصا الكبرى منها، لإيجاد حالة من التوازن الإستراتيجي مع هذا القطب وهو الولايات المتحدة الأميركية " [46].

---

[45]- ثامر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2009 م. ص 268.

[46]- محمد عصام أكبر خوجة: الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي (1990-2009). رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة مؤتة الأردنية. الأردن. 2010 م . ص 10.

ويمكن القول بأن الفكرة الكامنة في جوهر توازن القوى في العلاقات الدولية هي أن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الإختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع، في الجانب الأكبر منه، من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك إنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق مطلق في قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى التحرك لمواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلافات قوى مضادة. وبمعنى مماثل فإن محاور القوى المضادة، المتعادلة أو شبه المتعادلة، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الإعتداء على غيرها تحت وهم الإعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطرة. وفي إطار ذات الفهم "يزعم انصار سياسة القوى أن العلاقات الدولية هي صراع ومنافسة وتعاون بين الأمم في النظام السياسي الدولي. ولما كانت الدول شديدة الحرص على تبؤ مراتب عليا في سلم القوة، فلا سبيل إلى ذلك دون الصراع من أجل القوة وعن طريق القوة. إذ ينبغي النظر إلى النظام السياسي الدولي من زاويتين للتأكد من أن كل مرحلة فيه هي ضرب من الإستقرار طالما أن ثمة ممارسة لسياسة القوة جارية بين الدول، وأن الدولة الرئيسة لا تعتمد سياسة تفسد فاعلية النظام. وبالوقت نفسه تكون هذه المرحلة فترة تهيئة النظام إلى حالة من اللا استقرار..وذلك لأن الاستقرار في النظام لا يخدم مصالح جميع الدول بالتساوي، إلا اذا اجمعت على الإبقاء على الوضع الراهن. ولكن هذا الأمر يتناقض مع الغرض الأساس في نظرية سياسة القوة، بمعنى أن النظام السياسي الدولي يتضمن دولا تدعو إلى الوضع الراهن وأخرى تعمل على تغييره. وعليه فإن أنصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية إنتقال من حالة استقرار إلى لا استقرار، وبالعكس.

وعند استخدام مصطلح السلم ليكون مرادفا إلى الإستقرارية، ومصطلح الحرب ليكون مرادفا إلى اللا استقرارية، فإن ذلك يفضي إلى استنتاج أن التوازن هو الوضع الذي تغيب عنه الحرب بين الأعضاء، وبالتالي فإن اللا استقرارية هي وضع له وجهان متلازمان، الأول هو وجه التهيؤ للافادة من التوازن على حساب الطرف الآخر، بما فيها الإعداد للحرب، والوجه الثاني ي الحرب عينها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الصراع من أجل القوة ليس من الضروري أن يقود إلى الحرب، فثمة حالات للتوازن تاخذ صيغة سباق في التسلح او الحد منه، ونظرا لأن الدول تتوازن في مجمل قدرتها، فليس من الميسور تحديد معيار القدرات المتوازنة سواء كانت في مجال التسليح او في مجال نزع السلاح، وبالتالي ينجم عن ذلك توازن يحمل معنى التساوي او التكافؤ أو التعادل في القوة، كما يحمل السياسة الداخلية والخارجية، فالعلاقة وثيقة بين الأمن القومي والسياسة الخارجية، وانطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة وضمان تحقيق الأمن على اعتبار أن ضمان تحقيق الأمن يعتبر من الأهداف الأساسية لصانع القرار، وأن الأمن يجسد ضمانة نسبية لتحقيق بقية أهداف الدولة، فسياسة صانع القرار تتفرع منها استراتيجية سياسية داخلية واستراتيجية سياسية خارجية.

ويناظر ذلك استراتيجية للأمن الداخلي، واستراتيجية للأمن الخارجي، وتجابه صانع القرار أثناء تحقيقه أهداف هذه الاستراتيجيات جملة تحديات تنبع من ثلاثة مستويات أساسية:

النوع الأول: ينجم عن حالات عدم الإنسجام والتنافر والصراع الإجتماعي السياسي الداخلي. ومع ان نوعية هذه الحالات تختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لطبيعة القوى السياسية وتأثيرها، ألا أن لها دورا لا يمكن تجاهله في زعزعة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.

النوع الثاني: ينبع خصوصا من نوعية علاقة إحدى الدول ومجتمعها بالدول الأخرى سواء كانت قريبة منها او بعيدة عنها.

النوع الثالث: تجسده نتائج صراع الاستراتيجيات الدولية في البيئة الدولية وانعكاساتها السياسية والعسكرية على أمن الدولة "[47].

ثالثاً: وسائل التوازن: ويعني التوازن الحالة المستقرة التي تخلو من التوتر، ويقصد بوسائل التوازن تلك الطرق والسبل التي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق التوازن. ومن هذه الوسائل:

---

[47]- ثامر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. مصدر سبق ذكره. ص 270 و271.

ـــ الأحلاف: أن الكثير من الدول تلجأ إلى التحالف من أجل التضامن والتكاثف مع بعضها البعض ولغاية مواجهة الأخطار التي تواجهها، فهي وسيلة من وسائل الحفاظ على التوازن. وهذه الأحلاف هي على شكلين فقد يكون بشكل هجومي حيث يكون هدفه افساد التوازن لصالح دوله، والثاني الأحلاف الدفاعية وهي تهدف إلى إعادة التوازن لصالح دوله.

ـــ سياسة التفرقة: حيث تقوم الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغرض بث التقسيم وزرع التفرقة بينهم والحيلولة دون توحيدهم.

ـــ التعويضات: وهي تعني توزيع الأقاليم والمنافع الاستعمارية بين الدول الكبرى أي الدول المنتصرة في الحرب.

ـــ التسلح: الشغل الشاغل للدول في وقتنا الحاضر هي مسألة التسلح. وهناك سباق تسلح بين الدول وخصوصاً الكبرى منها. وهذا السبب الذي يؤذي العلاقات الدولية، ويضع هذه العلاقات في موقع الخطورة، وينذر بتفجير الوضع الدولي في أي وقت من الأوقات، بالتالي يجلب على الإنسانية الكارثة التي لن يخرج منها أي منتصر، بل سوف تكون هناك خسائر فادحة من كل الجوانب، وذلك بسبب امتلاك الكثير من الدول للأسلحة الفتاكة والتي سوف تنهي البشرية عن بكرة أبيها إن تم استخدام هذه الأسلحة.

وعليه يجب أن يكون هناك حالة من التوازن بين الدول، وأن يكون هناك شعور لدى القادة بانه وأن فكرت في الهجوم فأنهم سوف يلقي ضربة دفاعية، ربما تكون أقوى من هجومه، وبالتالي خسائره تكون أكبر من الفائدة التي يحصل عليها فبهذا يكون هناك ردع لهم.

ـــ الدول العازلة: والمقصود بالدول العازلة تلك الدول الصغيرة التي تقع بين دولتين قويتين، وهذه الدولة تكون ضعيفة، ولكل من هذه الدول مصالح في هذه الدولة، وكذلك تعمل كل واحدة منها من أجل الحفاظ على استقلال هذه الدولة، وعدم التدخل في شؤونها وحتى لا تتعارض مصالحها للخطر.

رابعاً: أنماط التوازن: هذه الأنماط تكون على الأشكال التالية:

ـــ توازن القوى التقليدية: وتميز الوضع الدولي بذلك في فترة مابين معاهدة ويستفاليا سنة 1648 م ولغاية قيام الحرب العالمية الثانية، حيث كانت هناك التعددية في النظام الدولي، وهذه التعددية كانت قائمة على وجود الدول القومية في أقاليم محددة، وهذا النظام يتسم باللااستقرار وذلك لعدة عوامل ومنها: ان الدول لا تكتف بما تملك من قدرات والثروات، بل أنها تعمل وتهدف من أجل الحصول على قدرات وثروات إضافية، وهذا مايؤدي إلى وجود الخلل في العلاقات بين الدول. كما ان الاتصال بين الدول المنافسة تكون ضعيفة، لذلك يكون هناك سوء تقدير للمواقف.

ـــ نظام توازن القوى ثنائي القطبية: بعد الحرب العالمية الثانية توجه النظام الدولي من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية، حيث برز كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية كمعسكرين مضادين، والكل منهما يقود معسكر(المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي)، فكان نتيجة الحرب وجود إيديولوجيتين مخالفتين فكان هناك سباق التسلح بين هاتين القوتين.

ويقول الكثير من المهتمين بشؤون العلاقات الدولية بان سباق التسلح في هذه الفترة نجح في ردع هاتين القوتين من ان تبادر أي واحدة منها في الهجوم على الأخرى بسبب ماتملكه كل منهما من الأسلحة الفتاكة والنووية، حيث أيقنت كل واحدة منهما بأنها لو بدأت بالضربة الأولى، فيمكن أن تلقي الضربة الثانية "الإنتقامية"، وتكون هذه الضربة أكبر وأقوى من ضربتها، لذلك كان هناك نوع من أنواع التوازن خلال هذه الفترة ولم تقم أي حرب عالمية اخرى.

ـــ التعددية القطبية: ويُقصد بها وجود تحالف بين أكثر من ثلاثة دول، وهي التي تمتلك القوة لغاية قلب ميزان القوة لصالحها، وهنا لايكون هناك السيطرة من قبل أي قوى على النظام الدولي، ولايكون هناك قطبية أحادية لأن هذه الدول تملك القوى ولاتسمح لغيرها بالتفرد بالسيطرة على النظام الدولي والتربع على عرشه، إذا يكون هناك ردع بين هذه الدول، فكل منها تملك الأسلحة النووية، لذلك فأن كل منها تحاول امتلاك

أكبر قوة عسكرية متدربة تدريباً جيداً، وتمتلك الأسلحة الفتاكة ذات القدرة العالية في إصابة الأهداف والعابرة للقارات، فهي تحاول السيطرة على أدوات القوى.

وعليه، وحتى يكون هناك تعددية قطبية، يجب أن تؤمن الدول بان غيرها لها الحق في البقاء، وأن تمتلك ماهي تمتلكه ولها حق البقاء، ومن أجل الحفاظ على هذه التعددية يجب أن تلتزم كل الدول بعدم إمتلاك الأسلحة النووية، وتحدد من إنتشار هذه الأسلحة، وأن لاتسعى الدول إلى امتلاك هذه الأسلحة، وأن تحل جميع المشاكل الدولية بالوسائل الدبلوماسية والسلمية، وأن لايكون هناك انحياز من قبل المنظمات الدولية، والتي تساهم في الحفاظ على الأستقرار الدولي إلى جانب وحدة دولية على حساب أخرى، وأن تعالج هذه المشاكل بكل حيادية.

ومن المهم الإشارة هنا "أن التوازن المتعدد الأقطاب يتصف بالخصائص الآتية:

1ــ الكثرة النسبية لأطرافه وبما لا يقل عن ثلاثة أطراف، سواء كانت الأطراف دولا أو كتلا تتكون كل منها من عدد من الدول، فإذا قلت الأطراف عن ثلاثة تحول إلى التوازن البسيط.

2 ــ الطبيعة التنافسية: وتلك هي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الإستقرار والسلام.

3 ــ خضوع الأطراف وقبولها لمبادئ تنافس تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعا.

4 ـ تحقيق الإستقرار والسلام "[48].

خامساً: نزع السلاح وضبط التسلح: ويقصد بنزع السلاح: التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة، حيث أنه يقوم على أن يكون هناك عالم تكون دوله سلمية لاتفكر في اللجوء إلى السلاح

[48]ـ نفس المصدر. ص 18.

والوسائل التي تؤدي إلى القتل. إلا أن هذه الفكرة غير قابلة للتحقيق، لأن الدول لاتقضي بالشكل النهائي على القوات العسكرية التي تمتلكها. كذلك فان من الأجدر والأنسب أن يكون هناك اتفاق بين الدول من أجل فناء بعض الأسلحة والتخلص منها، لذلك كان هناك ضبط التسلح، حيث أن هذا الضبط يتوافق مع الوضع الحالي الذي عليه المجتمعات الدولية وماتمتلك هذه الدول من التكنولوجيا والتطور الذي ساهم في تطوير الأسلحة العسكرية، لذلك فان الضبط يعني عدم القضاء وتدمير الأسلحة بشكل كامل مثل نزع السلاح لأنه غير قابل للتطبيق والضبط يساهم في تقليل حالات وقوع الحرب ويجعله أقل احتمالا.

وهنا نستخلص من العرض أعلاه بأن القوة وأنماط توازنها قضية تتعلق بقدرة كل دولة من الدول وبماهية نظامها، وكذلك بمجموعة من العوامل التي تحدد مدى قدرة هذه الدولة على التأثير في النظام السياسي الدولي سلما أو حربا. إذ أن هذه العوامل هي التي تحدد ملامح سياسة واستراتيجية وطموح هذه الدولة، وقدرتها على تغيير المعادلات في الجوار والاقليم والعالم لصالحها، بما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها في تعزيز دورها ومد نفوذها وترسيخ مكانتها.

وينطبق هذا الكلام على كل الدول في النظام السياسي الدولي. فالكل يسعى لتعزيز مكانته ونفوذه والتصدي لكل ما يهدد هذه المكانة والنفوذ من مطامع وسياسات من قبل الدول الأخرى. وعادة ما تكون هذه الرغبة في السيطرة أو المحافظة على الدور والنفوذ سببا في السلام والاستقرار. فالحفاظ على التوازن ياتي من خلال توافر القدرات المتشابهة لدى الدول، او وجودها ضمن احلاف وتكتلات تضمن بقائها وحمايتها والدفاع عنها ازاء كل التحديات والمخاطر. ونحن نفهم بأن توازن القوى ما هو في الحقيقة الا سياسة تهدف للحيلولة دون الإخلال بالوضع الراهن، وضمان الاستقرار الحاصل، وعدم انتهاكه أو الاخلال به لصالح دولة اخرى. لكن كل الدول تسعى للحصول على التفوق في كل المجالات، وهذا ما يدفع بها الى تهديد حرية الدول الاخرى واستقلالها. وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة عادة إلى التحرك لمواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور وإئتلافات قوى مضادة، كما اشرنا.

النظـام السياسـي الـدولي يتضـمن دولا تـدعو إلـى الوضـع الـراهن وأخـرى تعمـل علـى تغييـره، وعليـه فـإن أنصـار سياسـة القـوة يـرون فـي نظـام تـوازن القـوى عمليـة إنتقـال مـن حالـة اسـتقرار إلـى لا اسـتقرار وبـالعكس. وأكثـر مـا يشـيع حالـة مـن الإسـتقرار فـي النظـام الـدولي هـو تكـافؤ القـوة والقـدرات لـدى وحـدات النظـام الـدولي، فكـل الـدول تعلـم مـدى كارثيـة الحـرب أو محاولـة الاخـلال بالاسـتقرار والتوازنـات الحاليـة. فـأي حـرب أو مواجهـة تعنـي جلـب الكارثـة علـى الإنسـانية، حيـث لـن يخـرج منتصـر، بـل سـوف تكـون هنـاك خسـائر فادحـة مـن كـل الجوانـب، وذلـك بسـبب إمـتلاك الكثيـر مـن الـدول للأسـلحة التقليديـة الفتاكـة أو النوويـة والكيميائيـة ذات القـدرة التدميريـة الهائلـة، والتي سوف تنهي البشرية عن بكرة أبيها إذما تم استخدامها.

ومـن هنـا فـإن ثمـة حسـابات دقيقـة وشـعور لـدى القيـادات بـأن أي هجـوم علـى دولـة مـا، قـد يُقابـل بضـربة دفاعيـة مـن جانبهـا، ربمـا تكـون أقـوى وأكثـر دمـارا وتـأثيرا مـن الضـربة الهجوميـة الأولـى، وبالتـالي تحقيـق خسـائر كبيـرة للدولـة المهاجمـة تكـون أكبـر مـن الفائـدة التـي ستحصـل عليهـا. وهـذا فـي حـد ذاتـه ردع قـوي للدولـة الأولـى تجعلهـا تعيـد حسـاباتها كثيـرا قبـل المبـادرة أو المغـامرة فـي الهجـوم ومحاولـة تغييـر الواقـع بـالقوة. لكـن الـدول لا تكتفـي بمـا لـديها مـن ثـروات وامكانـات وقـدرات، بـل تعمـل علـى الحصـول علـى قـدرات واسـباب قـوة ونفـوذ وسـطوة اضـافية، وهـذا مـا يـؤدي الـى بـروز مسـاعي التوسـع والضـم وبالتـالي ايجـاد نـوع مـن الخلـل فـي العلاقـات والمعـادلات والتوازنات الدولية.

كـذلك تـؤثر المنافسـة بـين الـدول، وضـعف الاتصـالات والتمثيـل والتبـادل والتشـاور علـى ظهـور نـوع مـن سـوء التقـدير للمواقـف، وبالتـالي اسـتنباط توقعـات وخطـط ومشـاريع مواجهـة خطـرة. كمـا أن وجـود دول تسـيرها ايـديولوجيات "ثوريـة" تزيـد مـن امكانيـة المبـادرة فـي الحـروب والاخـلال بتـوازن القـوى فـي هـذا المحـيط الجغرافـي او ذاك. لكـن إذمـا نظرنـا فـي النظـام الـدولي منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة، فإننـا نلاحـظ حالـة مـن الإسـتقرار الـدولي، فرضـته مجموعـة مـن الاقطـاب المـؤثرة ذات القـوة والقـدرة التدميريـة الهائلـة. هـذه الأقطـاب لـديها تـوازن فـي القـوة والـردع المتبـادل. لكنهـا تتنـافس فيمـا بينهـا علـى النفـوذ والسـيطرة، وتسـعى للإمـتلاك وللمزيـد مـن

القوة، وهو ما يظهر من خلال المواجهات والحروب المنتشرة في اكثر من منطقة من العالم، حيث تلجأ القوى الكبرى إلى الضغط عبر خوض الحروب بالوكالة، عن طريق دول واقاليم ومنظمات ومجموعات مسلحة لها اجندات مختلفة. ويمكن ان نطلق على هذا الأسلوب "الاخلال الصغير" لمبدأ الإستقرار ولحالة توازن القوى.

سادسا: مفهوم الأمن الجماعي:

منذ تشكيل الدولة القومية في مؤتمر الصلح في وستفاليا عام 1648 م والذي جاء لإنهاء الحروب والصراعات بين الدول والإقطاعيات الأوروبية، ظهر مفهوم جديد من الإعتراف المتبادل بالسلامة الإقليمية للدول، وبسيادة هذه الدول على أرضها والإعتراف بالأمن والإستقرار، كونه لا يأتي إلا عبر طريق ضمان أمن الجماعة. وبعيد إندلاع الحربين العالميتين، ازدادت قناعة الدول بوجوب تأمين الأمن الجماعي وخلق أجهزة/منظمات دولية تكون مهمتها الحفاظ على الأمن الجماعي، وحالة الإستقرار، والحيلولة دون الإخلال بها والنيل منها. كما ظهرت التحالفات والتكتلات من أجل تشكيل نوع من الردع العسكري والاقتدار الاستراتيجي لمنع الدول من الهجوم والتسبب في اندلاع الحروب والقيام بالاجتياحات والغزوات.

ويمكن تعريف مفهوم الأمن الجماعي بعدة أشكال، حيث هناك مجموعة من التعاريف منها: " إنه النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء، وكذلك النظام الذي تعتمد فيه الدولة في حماية حقوقها اذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذا الحماية. كما يعرف الأمن الجماعي بأنه فكرة تتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان. وشق علاجي يتمثل في اجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل ايقافه وعقاب المعتدي. وتشترك هذه التعاريف في أن الأمن الجماعي يقوم على مبدأ أساسي هو منع استخدام القوة في العلاقات الدولية. وذلك من أجل تحقيق أمن مجموعة من الدول بوسائل مشتركة تشارك بها كل الدول. وتتولى فيها أجهزة محددة شؤون حفظ السلم والأمن، كما تجدر الإشارة إلى

أن ميثاق الأمم المتحدة لم يستخدم هذا المصطلح ولم يعط تعريفا له، وكل ما جاء في الميثاق هو مصطلح {التدابير المشتركة}"[49].

ومن المهم القول أيضا بأن " جوهر نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس العمل الجماعي للدول لإحباط العدوان ومنح الدول التي تقع ضحية لذلك الطمأنينة بان المجتمع الدولي سيهب لنجدتها والعمل على ردع المعتدي المحتمل واحاطته علما باليقين الرادع بأن موارد المجتمع الدولي ستعبأ ضد أي سوء استعمال للقوة الوطنية. ويجب ألا يقتصر ذلك على مجرد تشجيع الدول في التأييد الجماعي لدولة كانت ضحية اعتداء، وإنما الوقوف موقفا حازما من المعتدي، بحيث يشعر بأن استمراره بالعدوان لن يجدي نفعا، وسيتم ذلك بمواجهة العدوان بقوة متفوقه عليه" [50].

كذلك فان الحاجة إلى الأمن هي من الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة وديمومتها، فالأمن الجماعي يقوم على أساس الحفاظ على سلامة الأشخاص والجماعات من كل الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها مثل الاعتداء والخطف والقتل والأعمال العسكرية. إذاً فان الأمن الجماعي هو في غاية الأهمية، وذلك حتى أن تشعر الدول والجماعات بالطمانينة، وبالتالي القيام ببناء وتنمية مجتمعاتها دون الشعور بالخوف والرعب من قبل الآخرين، وهذا ما يساعدها على الرقي والتقدم في كل مجالات الحياة. وهذا الشعور مرتبط بالغريزة الانسانية القائمة على الحفاظ على الذات والحماية من الأخطار الخارجية التي يمكن أن تظهر على الساحة، لذا فأن الأفراد يلجؤون إلى كل الوسائل من أجل الحماية وتوفير السلام والأمن لأنفسهم. ان هذا الأمن يقوم على الحفاظ على الدولة وأستقلالها وكذلك حماية مصالحها، كما إنه يقوم على توفير الرفاه والسعادة لأبناء المجتمع في المجال الاقتصادي ورفع من المستوى المعيشي في الدولة. وكل فرد في المجتمع يتمنى أن يشعر بالأمن والطمأنينة، حيث أن الإنسان ومنذ الخليقة، يميل إلى عدم الاقتراب من أماكن التي يمكن أن يتلقى فيها التهديد

---

[49]- بوزناده معمر: المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي. ديوان المطبوعات الجماعية. الجزائر. الطبعة الأولى 1992 م. ص 22 و23.

[50]- د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات العامة. مصدر سبق الاشارة اليه. ص 333 و334.

والخطـر، وهـذا السـلوك يتبعـه الـدول فنجـد أن جميـع الـدول تحـاول أن تحقـق هذا الأمن في مجتمعاتها وتبعد كل وسائل الخوف والتهديد عن مواطنيها.

والأمن الجماعي يقوم على عدة أركان منها:

ـــ وجـود منظمـة دوليـة تأخـذ علـى عاتقهـا حمايـة الأمـن والسـلام الدولي.

ـــ استعداد الـدول للحـرب مـن أجـل اسـتمرار النظـام القـائم، وعلـى الدول أن تكون مستعدة للدخول في الحرب من أجل الحفاظ على النظام.

ـــ التعامـل الموضـوعي للـدول مـع القضـايا التـي تمـس الأمـن والسلام الدولي.

ويمكـن " تلخـيص الافتراضـات التـي يقـوم عليهـا نظـام الأمـن الجماعي بما يلي:

أولا: فـي حالـة قيـام حـرب أو صـراع مسـلح بـتم اتفـاق دولـي علـى تحديـد الطـرف المعتـدي واتخـاذ اجـراء جمـاعي وسـريع ضـده قبـل أن يتسـع نطاقه.

ثانيـا: ان كـل الـدول ملزمـة بمقاومـة العـدوان بغـض النظـر علـى المصـالح والصـداقات والـروابط الأخـرى بـين الدولـة المعتديـة والـدول الأخرى.

ثالثـا: إتاحـة قـدر مـن الحريـة والمرونـة للـدول فـي اختيـار إجراءات مواجهة المعتدي.

رابعـا: ان إدراك الدولـة المعتديـة انهـا سـتتعرض لمقاومـة أقـوى منها سيردعها عن مخاطرة تؤدي بها إلى هزيمة محققة " [51].

[51]- بوزناده معمر: المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي. مصدر سبق الإشاره إليه. ص 23 و24.

وتعامل المجتمع الدولي مع الأمن الجماعي من خلال نظرة وتفسير منظمة الأمم المتحدة، حيث أن الحفاظ على الأمن الجماعي وحالة الإستقرار وفض النزاعات والحيلولة دون تفاقمها، تعتبر من أولى أولويات مهام الأمم المتحدة، ومن هنا و" بإنتهاء الحرب العالمية الثانية، إزدادت الحاجة لوضع نظام للأمن الجماعي، حيث قرر أعضاء المجموعة الدولية وخاصة الدول المنتصرة في الحرب بانه لا مناص من تأسيس تنظيم عالمي يضم كافة دول العالم لتحقيق ذلك الهدف، وتم تجديد الدعوة من كافة الدول لإقامة نظام فعال للأمن الجماعي. وفعلا كللت الجهود بتأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 م، والتي أرست نظاما جماعيا هدفه المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومنع اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد بها في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة أكثر وضوحا بخصوص نظام الأمن الجماعي، حيث نصت المادة (1) فقرة (1) على أن أولى مقاصد المنظمة يتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونصت المادة (2) فقرة (3) على ضرورة فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، كما نصت الفقرة (4) من نفس المادة على منع اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية أو حتى التهديد باستعمالها، وأيضا تم اعتماد مبادئ أساسية يتوجب التقيد بها في العلاقات الدولية، وتم تخصيص فصلين من الميثاق هما السادس والسابع للأمن الجماعي، خوّل فيهما مجلس الأمن الدولي القيام بالدور الرئيسي بخصوص ذلك، ولقد حدد الميثاق في المادة (24) مجلس الأمن كجهاز مختص بالمهمة الرئيسي للمنظمة وهي حفظ السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يكون لهذا الأخير كافة الصلاحيات اللازمة لإتخاذ قرارات للإضطلاع بمسؤولياته، ويتعهد اعضاء الأمم المتحدة جميعا بقبول وتنفيذ تلك القرارات وفقا لما نصت عليه المادة (25) من الميثاق.

إذا مجلس الأمن الدولي هو الذي تقع عليه مسؤولية تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وكذلك اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة ضد الدول التي تهدد السلم أو تخل به أو تقوم بعمل من أعمال العدوان، ويمكن القول بأن نظام الأمن الجماعي بميثاق منظمة الأمم المتحدة يعتبر مكملا من الناحية النظرية لأنه أشتمل على ما يلي:

أولا: عديد من المبادئ التي يتوجب على كافة الدول الإلتزام بها في تعاملاتها الدولية أهمها منع اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ونزع السلاح وغيرها.

ثانيا: تحديد جهاز معين بالمنظمة وهو (مجلس الأمن الدولي) توكل إليه مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الذي ينوب عن المجموعة الدولية في ذلك، وله اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير بما فيها العسكرية لردع ومعاقبة المعتدين.

ثالثا: إنشاء عديد من الأجهزة والمؤسسات التي تهدف إلى مساعدة الدول في فض منازعاتها بالطرق السلمية، كمحكمة العدل الدولية والمنظمات الأقليمية والمنظمات غير الحكومية...الخ.
كما طالب الميثاق الدول الأعضاء بتزويد مجلس الأمن بكافة الوسائل والإمكانيات بما فيها القوات العسكرية لآداء مهامه على أحسن وجه، حتى وإن لم يحددها بشكل دقيق، ولكنه عهد بهذه المهمة إلى لجنة أركان الحرب المنصوص عليها بالمادة (47) من الميثاق.

رابعا: أنه صنف نظام الأمن الجماعي بالميثاق في جانبين إحداهما وقائي والآخر علاجي" [52].

ومن المهم هنا أن نذكر بأن " تحقيق الأمن الإنساني يتطلب العمل على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى المحلي لا بد من التوفيق بين الأمن على مستوى الدولة والأمن الإنساني وإبراز دور المجتمع المدني في العمل على هذا المستوى. وعلى المستوى الإقليمي لا بد من التنسيق والتعاون في حل القضايا التي تتطلب العمل على هذا المستوى كما في حالة

[52]- د. عبد الحكيم ضو زامونه: مساهمة في دراسة نظام الأمن الجماعي بالعلاقات الدولية. مجلة العلوم القانونية والشرعية. العدد الثامن 2016 م. وهي مجلة محكمة صادرة عن جامعة الزاوية في ليبيا. ص 183.

التصدي لقضايا اللاجئين والمشكلات الناجمة عنها. أما على المستوى الدولي فتبرز اهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف في تحقيق التنمية ومواجهة الجوع والفقر والمخاطر البيئية والاستجابة للجيل الجديد من التهديدات الأمنية. كما لا بد من بعض الإصلاحات في نظام الأمم المتحدة بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الانساني ووضع ضوابط لمنع اساءة استخدام هذا المفهوم كمبرر للتدخلات الدولية غير المشروعة في شؤون الدول بذريعة عدم استجابتها لتحقيق متطلبات الأمن الإنساني في سياساتها الداخلية، وذلك في ظل اتساع عناصر هذا المفهوم وعدم وجود توافق دولي حول مضمونه" [53].

ولابد من الإشارة إلى انه و" ببروز مفهوم الأمن الإنساني حدثت القطيعة الإبستيمولوجية مع الفكر الواقعي الذي اتخذ الفرد بدلا من الدولة مرجعية أساسية للدراسات الأمنية، محدثا التحول في تصورنا الأمني، وفي مفاهيم أخرى ذات الصلة به كالسيادة، المصلحة والحدود. فأضحت السيادة سيادة مسؤولية، والمصلحة هي بضمان أمن الإنسان وأمن الغير والتعاون معه، كما أخذت الحدود تتميز بالصورية. خلق بذلك مفهوم الأمن الإنساني التجانس القيمي العالمي، على أساس المواطنة العالمية، تجاوز الحدود و تجاوز الإعتبارات الثقافية، الدينية والإثنية، نضرا لتأكيده لما يمكن تسميته "بالإنسان العالمي" [54].

لذلك، وعلى ما سبق من عرض لموضوع الأمن الجماعي، لا بد من الاعتماد على مجموعة أخرى من الضوابط لضمان الأمن الجماعي، حيث أن الأمم المتحدة والدول الكبرى المؤثرة فيها والتي تتحكم بها، لديها مصالحها، وهي تعتمد الإنتقائية في التدخل في الصراعات الدولية. لابد من الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية وتفعيل دورها في ملاحقة الشخصيات والمنظمات والدول التي اجرمت بحق الإنسانية واخلت بالأمن الجماعية

---

[53]- خولة محي الدين يوسف: الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني 2012 م. ص ص 546.

[54]- حموم فريدة: الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر. 2004 م. ص 170.

عبر التسبب بالحروب والنزاعات والصراعات التي أسفرت عن المذابح والإنتهاكات الجسيمة بحق الأقوام أو المجموعات أو الأفراد.

وفي نقد التعامل الدولي مع موضوعة الأمن الجماعي، يمكن القول بأنه ليس ثمة من شعور حقيقي بالوحدانية والتحرك كجسم واحد كمجتمع دولي، وخاصة فيما يخص تلك القضايا ذات الاهتمام المشترك. حيث ان البلدان القوية تهدر الفرصة لخلق عالم افضل من خلال سعيها نحو تحقيق مصالحها الوطنية الضيقة. وعلى رأس هذه البلدان أميركا التي تتخذ مواقفها من القضايا الدولية بحسب مصالحها هي في الدرجة الاولى. كذلك الطبيعة غير الديمقراطية في مجلس الأمن تلعب دورا معرقلا في قضية ضمان الأمن الجماعي الدولي. وهذا المجلس واقع تحت سيطرة الدول الكبرى دائمة العضوية، اي تلك المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وهي الدول التي تنطلق في مواقفها من النزاعات والحروب من مصالحها الذاتية الوطنية بالدرجة الأولى. وأخلاقيا فان الاشخاص/الوحدات السياسية من الذين يتعرضون لمثل هذه المعاملة الغير متساوية من قبل مجلس الأمن الذي يجسد نظام الأمن الجماعي الحالي، يولد لديهم حالة من الإستياء ويثبت القول القديم أن "القوة هي الحق". وهذا يضعف قدرة الدول على انشاء نظام فعال للأمن الجماعي.

وهنا لا مناص من ايجاد نوع من التعامل بالطريقة المثلى مع قضايا السلم والأمن الدوليين، وهي في اتخاذ القرار الجماعي والتخلي عن المنافسة التقليدية والعدوانية، وانماء العلاقة بين الأمم من خلال تبادل المنافع والمصالح، وهذا طبعا لن يكون سهلا، لكنه ليس بمستحيل.

ويبقى هنا السؤال مشرعا ومفتوحا: هل تحتاج البشرية إلى حروب كونية أخرى مدمرة حتى تنجح في استنباط نظام دولي قوي قادر على حماية الأمن الجماعي للبشر ولجم الدول القوية والمتطرفة او تلك الخارجة عن القانون من الهجوم واشعال الحروب والصراعات وبالتالي التسبب في مذابح ودمار والاخلال بالاستقرار الحاصل في النظام الدولي؟.

سابعا: نظريات العلاقات الدولية:

أولاً: النظرية في العلاقات الدولية:

تُعد الدولة ككيان سياسي سيادي ظاهرة حديثة، إذما تم مقارنتها بالتاريخ المدون للإنسان والذي يزيد عن السبعة آلاف عام، وكذلك بالتاريخ البيولوجي الذي يقارب من النصف مليون سنة. أي أن الدولة هي خلاصة تجارب البشر في التعامل مع بعضهم البعض ومع الطبيعة، وبالتالي تنظيمهم لشؤونهم وحماية أنفسهم من مطامع وهجمات التجمعات البشرية الأخرى. وهنا يمكن تقديم " تفسير منتظم للدولة المعاصرة، منظورا إليه من أوسع الزوايا التاريخية على ضوء ملاحظة أرسطو الشهيرة التي مؤداها أن الإنسان حيوان سياسي بطبعه. إن للناس في شتى مراحل تطورهم حاجات ورغبات لا يستطيعون إشباعها منفردين، ولذلك يلجأون إلى التجمع في مجتمعات تتباين في طبيعتها طبقا لتباين الظروف، بيد أنها تثير جميعا مجموعة من مشاكل تنظيمية بصدد كيانها الذاتي وعلاقاتها مع غيرها من المجموعات. أي فيما يعادل العلاقات الدولية الحديثة. ومن هنا تثار مشكلة رسم الحدود، أي مشكلة البحث عن الحجم الأمثل الذي يستجيب إلى بلوغ أهداف الجماعة" [55].

أما فيما يتعلق بتعريف النظرية في العلاقات الدولية ف" يقول كينيث والتز بأن النظرية هي مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وهي في مجال العلاقات الدولية وضع هذه الأفتراضات حول الظاهرة السياسية الدولية مثل الحرب والأزمات والأحلاف. ويرى فيليب بريار في نظرية العلاقات الدولية بأنها مجموعة متجانسة ومنقطية من الأفتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها

[55]- جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية. ترجمة غازي القصيبي. مطبوعات تهامة. جدة. السعودية. الطبعة الثانية 1984 م. ص 15.

بالدولية. وتُعرف النظرية على أنها مجموعة من المعتقدات التي يقبلها الإنسان كموجهات في طريقة حياته. "[56].

أما العلاقات الدولية تعريفاً فهي" العلاقات التي تتجاوز حدود دولة واحدة والتي بحكم كونها واقعة في إطار المجموعة الدولية، لاتخضع لسيطرة دولة واحدة". لكن العلاقات الدولية بمفهومها الواسع هي" علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وايديولوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات البين حكومية والمنظمات الغير حكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية". أما مارسيل ميرل فيعرّف العلاقات الدولية على أنها" كل التدفقات التي تعبر الحدود، او حتى تتطلع نحو عبورها، وهذه التدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشتمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن ايضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة والخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع النشاطات التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب، ولكنها تشمل تدفقات أخرى اقتصادية، ايديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية " [57].

وعن مفهوم العلاقات الدولية: فهي " تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة "دولية" فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول، وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان يُنظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية. فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين. والنوع الأول من الفاعلين الدوليين: فهم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة

56- د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات العامة. مصدر سبق الاشارة اليه. ص 70.

57- د. علاء أبو عامر العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والإستراتيجية. دار الشروق. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2004 م. ص 23.

الـدول التـي ينضـمون تحـت لواءهـا مثـل الجماعـات الانفصـالية وجماعـات المعارضـة المسـلحة، فضـلاً عـن العلاقـات الدوليـة لحركـات التحـرر التـي لـم تـرق بعـد إلـى مرتبـة تكـوين أو تمثيـل دولـة. أمـا النـوع الثـاني مـن الفـاعلين: فهـو يتمثـل فـي التنظيمـات التـي تخطـت إطـار الدولـة لتضـم فـي عضـويتها عـدة دول، سـواء كانـت هـذه المنظمـات هـي منظمـات دوليـة أو إقليميـة، وسـواء كانـت تلـك المنظمـات هـي منظمـات سياسـية أو عسـكرية أو اقتصـادية أو ثقافيـة أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الآخاء الديني"[58].

والعلاقـات الدوليـة: هـي تفـاعلات ثنائيـة الأوجـه أو تفـاعلات ذات نمطـين: الـنمط الأول هـو نمـط تعـاوني، والـنمط الثـاني: هـو نمـط صـراعي. إلا أن الـنمط الصـراعي هـو الـنمط الـذي يغلـب علـى التفـاعلات الدوليـة بـرغم محاولـة الـدول إخفـاء ذلـك، أو التنكـر لتلـك الحقيقـة، بـل أننـا يمكننـا القـول أن الـنمط التعـاوني الـذي قـد تبـدو فيـه بعـض الـدول، هـو نمـط موجـه لخدمـة صـراع أو نمـط صـراعي آخـر قـد تـديره الدولـة أو تلـك الـدول مـع دولـة أو مجموعـة دول أخـرى. فعلـى سـبيل المثـال نجـد أن الأحـلاف والـروابط السياسـية بـين مجموعـة مـن الـدول هـي فـي صـورتها الظاهريـة قـد تأخـذ الـنمط التعـاوني بـين تلـك الـدول بـرغم حقيقـة قيامهـا لخدمـة صـراع تلـك المجموعـة مـن الـدول ضـد مجموعـة أخـرى. والعلاقـات الدوليـة هـي، كـذلك، فـرع مـن فـروع العلـوم السياسـية، ويهـتم بدراسـة كـل الظـواهر التـي تتجـاوز الحـدود الدوليـة. علمـا بأنـه لا يقتصـر علـى دراسـة او تحليـل الجوانـب او الابعـاد السياسـية فقـط فـي العلاقـات بـين الـدول و انمـا يتعـداها إلـى مختلـف الابعـاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية.....الخ.

والنظرية في العلاقات الدولية تستوجب عدة أركان وهي:

1ــ المعلومـات: مـن المهـم القـول بـان السياسـة بـين الـدول مـن الإتصـالات والحـرب والأزمـات وعقـد المعاهـدات وحفـظ السـلام وغيرهـا مـن العلاقـات الدوليـة تميزهـا عـن السياسـات الأخـرى طبيعـة هـذه المعلومـات، كمـا أن لهـذه الـدول أهـداف مختلفـة ومصـالح متضـاربة لـذلك نراهـا تسـتخدم الطـرق

[58]- د. جمال سلامة علي: اصول العلوم السياسية: إقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. الطبعة الثالثة 2008 م. ص 13.

المختلفة في سبيل تحقيق ذلك، وعليه يتم تركيز الأهتمام بالمعلومات التي يكون مصدرها السياسة الخارجية والداخلية والخصائص التي يتصف بها صناع القرار.

2 ــ الأدوات: من أجل معرفة تلك العوامل التي تؤثر على الظاهرة السياسية يكون هناك الإهتمام الكبير بتحليل الأهداف ويتم فحص هذه الظاهرة من خلال عدة المستويات (الأفراد، الجماعة).

3 ــ طرق البحث: ويتم ذلك من خلال التعرف على الظروف التي تحدث قبل الحدث، مثلاً الظروف التي تسبق اندلاع الحرب كالتوتر وعدم الاستقرار العسكري والاضطرابات السياسية.

4 ــ الأهداف: أن الدراسة تهدف إلى تفسير الأهداف العامة للسياسة الدولية، والتوصل الى بيانات عامة يمكن ان تضع الافتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين.

كما ان النظرية في العلاقات الدولية يمكن تصنيفها إلى:

ـــ المنهج التقليدي: ان هذا المنهج هو من أقدم المناهج التي أهتمت بالعلاقات الدولية، حيث يقوم على رصد الوقائع والأحداث الدولية وتحليلها.

ـــ المنهج العلمي: ويكون باستخدام البراهين المنطقية والرياضية والقيام باجراءات تجريبية للتحقق من صحتها.

وتتميز النظرية في العلاقات الدولية بإيجابيات وسلبيات:

أولا: الإيجابيات:

1ــ فهي تساعد على تنظيم المعلومات، لكي تصبح مفهومة وواضحة.

2 ـ فهي تساعد على فهم الأحداث بتنظيمها سببياً، بحيث نكون فكرة حول كيفية حدوث ووقوع الأحداث والأسئلة والدروس المستخلصة. مثالا هنا: فهم إندلاع الحروب.

3 ـ أنها تعمل على زيادة وتطوير البحث العلمي.

4 ـ أن النظريات المتطورة تبسط المعلومات حول العالم وتفسرها عن طريق تعميم الحالات الفردية في تصنيفها العام.

5 ـ يمكن الاستفادة من هذه النظرية ومواضيعها في الحقول الأخرى.

ثانيا: السلبيات:

1- هناك صعوبة في تحديد المصطلحات جراء الإختلاف في التفسير والتعريف.
2- هناك تقييد مهم في عملية الحصول على المعلومات تتعلق بكفاية النماذج المستخدمة في بناء الفرضية.
3- يقول البعض بأن النظرية في السياسة الدولية تتميز بالضعف.
4- ان عدم استقرار الظاهرة السياسية في العالم يدفع الباحث إلى مواجهة مشكلة تتمثل في عدم قدرته على اخضاع هذه الظاهرة إلى الطريق التجريبية.

ثانياً: المنهج التاريخي:

ان عملية الفحص والتحليل الدقيقين لسجلات الماضي ومخلفاته نطلق عليها إسم المنهج التاريخي (Historical Method). وان اعادة البناء التصورّي للماضي من واقع الحقائق المستخلصة بتلك الطريقة نسميها تدوين التاريخ أو كتابة التاريخ. وباستخدام المنهج التاريخي والتدوين التاريخي يحاول المؤرخ أن يرسم صورة الماضي بالقدر المستطاع. على إنه، حتى في هذا المجهود المحدود، يشعر المؤرخ بأنه لايعمل ويده مطلقة، فقلما يكون باستطاعته ان يقص قصة الماضي كما

وقعت في الحقيقة. هذا على الرغم من ان المؤرخ الألماني الكبير ليوبولد فون رانكه حتم عليه القيام به، ذلك لأن المؤرخ يواجه بالإضافة الى النقص المحتمل في السجلات عدم الدقة في التصور الإنساني وفي التعبير الإنساني عن مثل هذا البعث الحقيقي" [59].

وإذما حاولنا الإجابة على هذا السؤال سنجد أنفسنا أمام العديد من وجهات النظر للعديد من المؤرخين خصوصا من يعنى منهم بفلسفة التاريخ. ونتيجة لاختلاف وجهات النظر سوف نجد من يقول أن التاريخ هو" العلم الذي يعنى بالدرجة الأولى بدراسة الحوادث أو الوقائع التي حدثت في الماضي"، أو "هو العلم الذي يسعى لإقامة تتابع للأحداث التي وقعت بالفعل "، أو "العلم الذي يختص بترتيب و تضييق السلوك الإنساني عبر الزمن الماضي"، وثمّة من يرى أن التاريخ " سجل مكتوب للماضي أو الأحداث الماضية ". وتجد ابن خلدون يعرف التاريخ بقوله" التاريخ فن يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم، حتى تتم فائدة الإقتداء في ذلك لمن يروقه في أحوال الدين والدنيا ".

وعلم التاريخ من هذا المنطلق هو علم اجتماعي باعتباره محاولة منظمة لمعرفة وتحقيق الحوادث الماضية عن طريق ربط كل واحدة منها بالأخرى، والكشف عن مختلف تأثيراتها على تشكيل ومسيرة الحضارة الإنسانية. لذلك فعلم التاريخ لا يمكن فصله عن المنهج التاريخي. وذلك باعتبار أن البحث أو التقصي العلمي ووسيلة موضوعية هدفها الوصول إلى نتيجة أو قانون أو قاعدة عامة فيما يسمى بالحقيقة التاريخية. والمنهج التاريخي هو من أقدم المناهج التي أهتمت بدراسة العلاقات الدولية، حيث يقوم بدراسة المجتمعات وتطورها، والأحداث التي مرت بها خلال فترة زمنية محددة ويقوم على تفسير الظواهر المعاصرة بالإعتماد على الأحداث التاريخية ويتم النظر إلى المستقبل من خلال الأحداث الماضي والحالية، إلا أن هذا المنهج قد تعرض إلى عدة انتقادات منها:

---

[59]- لويس جوتشللك: كيف نفهم التاريخ: مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي. ترجمة كل من د. عائدة عارف ود.أحمد أبو حاكمة. دار الكاتب العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: 1966 م. ص 63. كذلك للإستطراد في موضوع التاريخ يرجى الإطلاع على كتاب " النقد التاريخي"، وهو عبارة عن كتاب يجمع آراء المفكرين الألمان وترجمه الى اللغة العربية العلامة الدكتور عبدالرحمن بدوي. من إصدارات وكالة المطبوعات في الكويت 1981.

ـــ ان قدرة هذا المنهج على التبؤ في العلاقات الدولية هي مسألة ليست بالسهلة، وانما هي عملية صعبة، جراء تغير الزمان والظروف.

ـــ التاريخ لا يقول كل شيء في العلاقات الدولية، وليس بقادر على تغطية الحوادث والتطورات والتكهن بها وقراءتها بشكل فلسفي، دون الرجوع إلى العلوم الأخرى كالإجتماع والجغرافية وعلم النفس.

ـــ ان التاريخ لوحده لايستطيع أن يؤثر في صناع القرار في الدولة، وتحديد العمل والرد على الظروف والتطورات التي تحدث كل يوم.

ـــ يستبعد المنهج التاريخي امكانية وجود علاقة السببية في الحين بدأت المناهج الأخرى تؤكد على هذه العلاقة.

ـــ من الصعوبة بمكان استنتاج القوانين من التاريخ، حيث أن عملية استخراج القوانين من هذا التاريخ يضع المؤرخ في الطريق المسدود وعدم الثبات في جمع القواعد لتقييم القوانين المقتبسة تجريباً.

ـــ لا للإعتماد على عامل واحد هو التاريخ في تحليل العلاقات الدولية، بل يجب البحث في العلوم الأخرى واللجوء إلى المقارنة وأستخدام الكثير من أدوات البحث التي لا يلجأ إليها التاريخ والمشتغلون به.

ثالثا: المنهج الأخلاقي/ المثالي:

ان أصحاب هذا المنهج يقولون بأن الأخلاق تلعب دورا هاما وكبيرا في العلاقات الدولية. ويقولون بانه، وبسبب غياب هذه الأخلاق المشتركة بين الشعوب، كان هناك الكثير من المشاكل مثل إندلاع الحروب وممارسة العنف ضمن أسرة المجتمع الدولي. وبرأيهم إذا كان هناك صيغة مشتركة للأخلاق بين الدول، فأنه سوف يكون هناك أهلية العمل في العلاقات الدولية، وبالتالي لايكون هناك لجوء من قبل الدول إلى القوة والعنف لأنها منافية للأخلاق.

وينطلق أصحاب هذه النظرية من فكرة أن طبيعة الإنسان هي طبيعة تكره العنف وتبتعد عنه، وطبيعته هي محبة للمساواة بين الناس، وهم يشابهون بين الفرد والدولة. وعليه تستطيع الدول إيجاد المساواة وتوفير الأمن والسلام ضمن أسرة المجتمع الدولي، ويقولون بان القواعد الأخلاقية سوف تكون راسخة في المؤسسات الدولية وسوف تترسخ في البيئة الدولية. ومهما كانت الأهداف متضاربة ومتصارعة فانه، ونتيجة وجود هذه المثالية والأخلاق، لايمكن اللجوء إلى استخدام القوة في حل المشاكل التي تظهر بين الحين والآخر بين الدول، لأن ذلك يعتبر عملا لا أخلاقيا مدانا.

ويعتمد هذا المنهج على الأديان والفلسفات الوضعية في إثبات رؤيته وتدعيمها، حيث المثالية والأخلاق في النصوص الدينية المقدسة ونظريات الفلاسفة في تفضيل وتقديم العقل على الغريزة واللجوء إلى القوة. وهذه النظرية هي ذي طابع قانوني/ أخلاقي قائم على مسلمات فلسفية تفاؤلية خاصة، وأنطلقت من أسس فكرية لبناء فكر مثالي دولي يمقت الحرب والنظم غير الديمقراطية، والتي أعتبرتها خطوة أولى للتخلص من النزاعات، ومن أبرز مفكريها الفيلسوف البريطاني جيرمي بتنهام (1748ـ 1832 م). ومن طبيعة القواعد الاخلاقية انها "وضعت في صيغ عامة وواسعة واصبحت نتيجة لذلك موضوعا لتفسيرات مختلفة واسعة ازاء قضية معينة. كذلك ان القواعد الاخلاقية تتكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة رغم كونها عرضة للتغيير، وكما تتطور الحاجات الاجتماعية وتتطلب وضع قيم جديدة فانها تضيف قواعد جديدة ايضا. واخيرا فان القواعد الاخلاقية ضعيفة تجاه السلوك نتيجة لاختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد الفردية " [60].

رابعاً: المدرسة الواقعية:

جاء هذا المنهج كرد فعل على المنهج المثالي، حيث ان هذه المدرسة تنادي بالنظر في العلاقات الدولية من خلال ماهي عليها في الواقع، كما أن أصحاب هذه النظرية يقولون بان مصالح الدول تتضارب

---

[60]ـ د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات العامة. مصدر سبق الاشارة اليه. ص 86 و86.

فيما بينها، وهي تدخل في صراعات مع بعضها البعض، ونتيجة ذلك تكون هناك حروب ونزاعات بين الدول. وينطلق أصحاب هذا المنهج من أن طبيعة الإنسان هي ثابتة، ومن الصعب تغييرها. وأنهم يرون بأن توازن القوى يساعد على المحافظة على السلم والأمن الدوليين، حيث ان هذا الشيء يمنع من الانفراد والهيمنة على النظام الدولي من قبل دولة ما.

كما ينطلق أصحاب هذا المنهج بأن الإنسان بطبعه يميل إلى امتلاك القوة وتحقيق مصالحه. والإنسان يقوم بتحقيق حاجاته من خلال هذه القوة. وبأعتبار أن الدول هي إمتداد لسلوك الإنسان فانهم يقولون بأن الدول تبحث عن القوة من أجل تحقيق مصالحها، وأن لم تبحث عنها لتحقيق ذلك فانها تبحث عنها من أجل أن تحافظ على نفسها، وأن لم تقم الدولة بذلك، فسنراها تتعرض للعدوان من قبل الآخرين.

وعليه فإن " الإفتراض بإزالة القوة يمكن أن يؤدي إلى حل المشاكل السياسية لم يكون صحيحا. وأن المساواة الشكلية للكل في الحوار في ظل العصبة لم يجعل من القوة عاملا أقل فعالية " [61].

ان المدرسة الواقعية قد اعتمدت على أفكار الفيلسوف البريطاني توماس هوبز(1588ـ 1679 م) الذي يقول بأن الإنسان بطبعه ميال إلى المنافسة والصراع مع الآخرين من أجل مصالحه الشخصية، وكذلك من أجل الدفاع عن أمنه. وبرأيه أن هذه الطبيعة تفتقر إلى سلطة منظمة، وبدون هذه السلطة فهم دوماً في حالة الحرب. وبرأيه أن الطريقة الوحيدة التي تجعل البشر يعيشون في السلام والأمان تكمن في إقامة سلطة منظمة يخدمونها ويعملون في ظلها.

وثمة مآخذ على هذه النظرية نسطتيع إيجازها في النقاط التالية:

ـــ التركيز فقط على عامل القوة وإهمال بقية المتغيرات الإجتماعية والتطورات والعوامل الأخرى المؤثرة في العلاقات الدولية.

61ـ نفس المصدر. ص 95.

ـــ اللجوء إلى العمومية والشمولية في تعريف وتحديد مفهوم "القوة".

ـــ التعميم في تعريف مصطلح "المصلحة الوطنية" وإدراجه وربطه قسريا بمصطلح "القوة"، يعني إغفال عوامل ومؤثرات أخرى كبيرة.

ـــ بقيت النظرية في نطاق زمني متأخر، فهي تصح إذما تحدثنا عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن في الظرف الحالي وبوجود كل هذه التطورات والمؤثرات، فلا يمكن تطبيقها على النظام الدولي المعاصر.

خامساً: المنهج السلوكي:

يرى أصحاب هذا المنهج، وبنتيجة الترابط بين العلوم السياسية والعلوم الأخرى وعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها، بأن علم السياسة هو حقل من حقول علم الاجتماع، يدرس كل ما يتعلق بسلوك الفرد والمجتمع. كما أن هذا المنهج يهدف إلى تطبيق المنهاج والطرق والمفاهيم العلمية والمعلومات من أجل الحصول على تقنين المعرفة. وتنطلق هذه الدراسة في العلاقات الدولية من أن سلوك الأمم هو ليس إلا نتيجة لسلوك الأفراد والجماعات والتنظيمات الاجتماعية، والذي لا يشمل سلوك رؤوساء الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والأحزاب فقط، بل يتضمن أيضاً العائلات والمدارس، وكل ماهو موجود في المجتمع.

و" حينما نتحدث عن سلوك الإنسان كمتغير فنحن نعني بأن السلوك في النظام الدولي انما يتأسس على الرغبات والأهداف والمعتقدات الشخصية والفردية والعناصر الأخرى الممزوجة ببعضها ببعض تحت عنوان الخصوصية الفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. إن هذا المنهج يتضمن دراسة سلوك الإنسان لسببين:

أولا: إن الإنسان مركز للكون ويرغب في أن يكون سبب الأحداث التي تدور حوله.

ثانيا: يتفاعل الإنسان مع آخرين مثله يوميا، ولهذا فهو يشعر بأن السلوك بين الأمم لا يختلف كثيرا عن سلوكه " [62].

أما الإنتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فمكننا حصرها بالنقاط الآتية:

ـــ صعوبة الحصول على مصادر المال اللازم لإجراء البحوث والإحصاءيات والمسوح المعلوماتية.

ـــ إقصاء وإهمال القيم والأخلاق والمزاج المحلي منع باحثي هذا المنهج من التحقيق والإستقصاء في المشاكل الإجتماعية. وزاد إرتباط المصلحة والأجندة ببعض التوترات والصراعات والحروب الدولية من تعقيد دارسة العلاقات الدولية من خلال المنهج السلوكي.

ـــ الجمود وعدم الخروج من الإطار النظري البحت، بالإعتماد على مناهج البحث العلمي التي لا تعبر عن الواقع والحقيقية الدولية.

ـــ الإعتماد على العينات الإحصائية التي سبق وأن أخضعت للمنهج التاريخي، وبذلك فالمنهج السلوكي يبقى قاصرا عن مجاراة نظرة التاريخ الثاقبة.

ـــ اللجوء إلى ضبط التكرار في الأحداث الدولية لإستخراج قواعد نظرية يبقى قاصرا لأن التغيير مسألة معهودة في العلاقات الدولية.

سادساً: منهج النظام:

في هذا المنهج هناك طريقتان لدراسة النظام: الطريقة التجريبية والطريقة التحليلية. وقد تم استخدام هاتين الطريقتين في العلوم الهندسية والطبيعية. إلا أن ولصعوبة الطريقة التجريبية في العلوم

---

[62]- نفس المصدر. ص 99.

الاجتماعيــة، كــان الاســتخدام الواســع للطريقــة التحليليــة، وبشــكل خــاص فــي علم العلاقات الدولية.

وعليه كان هناك مجموعة من الافتراضات حول النظام منها:

ــ ان النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

ــ تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.

ـــ كــل جــزء يمكــن أن يتصــف بدرجــة معينــة مــن الاســتقلال الكلي عن الاجزاء الأخرى المرتبطة به.

وبحسـب هـذا المـنهج أن كـل شـيء فـي الوجـود يمكـن أن يصـف بأنـه نظـام. وهـذا النظـام يمكـن أن يكـون فرعيـا أو أساسـيا. ومـن أهـم رواد هـذه النظريــة عــالم السياســة الأميركــي مورتــون كــابلان (1921ــ 2017 م)، حيــث ساهم في تحديد قواعد نماذج التفاعل في النظام الدولي.

وتسـتخدم هـذه النظريــة فــي تطبيــق النظــام الــدولي الشــامل، ولهـذه النظرية أنماط عند كابلان وهي:

1ــ نظــام تــوازن القــوى: هــو نظــام دولــي اجتمــاعي، واللاعبــون فيه هم من الدول القومية. وعلى هذا النظام الإتصاف بالقواعد التالية:

ـــ ان اللاعبـين فـي هـذا النظـام، وعلـى الـرغم بـانهم يعملـون علـى زيــادة قــدراتهم، إلا أنهــم يميلــون ويفضــلون التفــاوض مــع بعضــهم الــبعض عوضاً عن الصراع والدخول في العمليات القتالية.

ـــ ان أطــراف هــذا النظــام يتفــاعلون فيمــا بيــنهم عوضــاً عــن الفشل في زيادة القدرات.

ـــ ان أطـراف هـذا النظـام يعملـون علـى تنهـاء القتـال عوضـاً عـن تصفية لاعب آخر.

ـــ ان أطـراف هـذا النظـام يعملـون ويسـمحون علـى إعـادة طـرف مندحر إلى العودة إلى النظام.

ـــ إيقـاف الاطـراف عـن منـع الطـرف الـذي يسـعى لاقامـة منظمـة عالمية.

ـــ معارضـــة الاطـــراف لأي تحـــالف أو لأي طـــرف يهـــدف للحصـول علـى مركـز مسيطر فـي النظـام. هـذه هـي القواعـد العضـوية فـي هـذا النظـام (نظـام تـوازن القـوى) ويجـب أن لايقـل عـدد اللاعبـين عـن خمسـة. وإذا قـل عـدد اللاعبـين الرئيسـيين، فـأن هـذا النظـام يصـبح غيـر مسـتقر. وبـرأي كـابلان انـه لايمكـن أن تكـون هـذه القواعـد أقـل مـن ذلـك، حيـث أن الفشـل فـي تطبيق أي قاعدة من هذه القواعد فان الفشل يكون مصير القواعد الأخرى.

2ـ نظـام ثنـائي القطبيـة المـرن: أن هـذا النظـام يختلـف عـن نظـام تـوازن القـوى، فـيمكن أن يسـاهم فـي هـذا النظـام لاعبـون مـن قـوى كبـرى فـي النظام الدولي. ويتصف هذا النظام بعدة قواعد وهي:

ـــ ان كـل الكتـل المنتميـة إلـى التدرجيـة تعمـل مـن اجـل إزالـة الكتلة المناهضة.

ـــ ان كـل الكتـل المنتميـة إلـى التدرجيـة تسـعى للتفـاوض عوضـاً من أن تتقاتل.

ـــ ان كـل لاعبـي الكتلـة يعملـون علـى زيـادة قـدراتهم النسـبية بقـدر قـدرات الكتلـة المعارضـة لهـا. بالاصـافة إلـى قواعـد أخـرى يتصـف بهـا هـذا النظام.

3ـــ نظـام القطبيـة الصـلب: أن هـذا النظـام هـو تعـديل لنظـام القطبية المرن، ويتصف هذا النظام بانه ليس هناك دور معتدل.

4- النظـام العـالمي: يقـول هـذا النظـام بـان الجماعـات السياسـية الرسـمية والغيـر رسـمية يمكـن أن تأخـذ مكانـة فـي هـذا النظـام نتيجـة التطـور الذي يحصل في النظام العالمي.

5- نظـــام الوحـــدة المعترضـــة: ويقصـــد بـــه إمـــتلاك الـــدول الصـغرى للأسـلحة النوويـة مثلهـا مثـل الـدول الكبـرى، وبالتـالي فـأن كـل الـدول سـوف تمتلـك القـدرة علـى شـن الهجـوم علـى غيرهـا مـن الـدول، وهـذا مـا سـيؤدي إلـى وجـود الـردع بـين كـل الـدول، وهـذا مـا سـينتج عنـه اسـتقرار النظام.

6 ــ النظـام الهرمـي: يظهـر مـن رحـم النظـام العـالمي بهـدف تحقيـق نظـام عـالمي أكثـر انـدماجا. ومـن المحتمـل أن يكـون نظامـا ديمقراطيـا، لكنـه قـد يتحـول ديكتاتوريـا فيمـا كانـت رغبـة النخـب الوطنيـة الحاكمـة فـرض كتل قوية شديدة المركزية.

وقـد وجهـت " إنتقـادات إلـى هـذه النظريـة يمكـن إيجازهـا فـي الآتي:

ــ الإهتمـام المبـالغ فيـه بإسـتمرار النظـام، وهـذا يعنـي أن نظريـة التحليـل النظمـي هـي محافظـة بطبيعتهـا ومتحيـزة للوضـع القـائم، وبالتـالي فهـي غير صالحة لتناول النظام السياسي إبان حقبة التغيير الثوري.

ــ يعكـس هـذا المـنهج قـدرا ضـئيلا مـن التجريـد، وافتقـار عناصـره إلـى التحديـد الإجرائـي الواضـح ممـا يقلـل مـن فـرض إسـتخدامه فـي البحث السياسي التجريبي المقارن.

ــ يُعـاب عليـه تناولـه السـريع الغـامض لعنصـر التحويـل. فقـد اكتفـى بـالقول ان هـذه العمليـة تحـدث داخـل ابنيـة النظـام دون أن يوضـح ماهيـة هـذه الأبنيـة والـوزن النسـبي لكـل منهـا، والتفـاعلات التـي تحـدث بـداخلها. ولهـذا السـبب دفـع بعـض المـؤلفين لتسـمية هـذا الإنمـوذج بالصـندوق المظلـم أو الأسود" [63].

سابعا: نظريه التوازن:

---

[63]- أحمد نوري النعيمي: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2013 م. ص 200.

مـن أهـم رواد هـذه النظريـة ليسـكا وكـاتلن ولاسـويل وبارسـونز، وقـد ركـز هـؤلاء المفكـرين تحـليلهم علـى الشخصـية الإنسـانية وإرادتهـا علـى الفعـل والتفاعـل بـين الأفـراد والجماعـات فـي بيئـة اجتماعيـة ماديـة وركـزوا فـي طروحـاتهم علـى التوزيـع والإنـدماج للقـيم المختـارة بواسـطة وسـائل اليـة لسلطة مؤسساتية لتغطية أوضاع التغيير والاستقرار الاجتماعي.

ان نظريـة التـوازن عنـد ليسـكا تقـوم علـى فكـرتين: وهمـا انـه قاعـدة نظريـة، وأن التغييـر صـفة ملازمـة للتـوازن مـن حالـة مؤقتـة غيـر مسـتقرة إلـى حالـة مسـتقرة. ان عمليـة التـوازن فـي ظـل هـذه النظريـة تتـأثر بالعوامـل النفسـية للأفـراد والجماعـات والثقافـات والاقتصـاد، حيـث أن العامـل النفسي للأفراد والجماعات يتأثر بمشاعر الأمن وعدم الأمن.

بمعنـى ان " تسـعى الأطـراف إلـى زيـادة قـدراتها، ولكنهـا تتفـاوض مـع بعضـها الـبعض بـدلا مـن الإقتتـال. ان الأطـراف تتقاتـل بـدلا مـن تفويـت الفرصـة لزيـارة قـدراتها. أن الأطـراف يوقفـون القتـال بـدلا مـن تصـفية طـرف رئيسـي آخـر. ان الأطـراف يعارضـون أي تحـالف أو أي طـرف يسـعى لاكتسـاب مركـز يسـاهم او يؤيـد وجـود منظمـات فـوق وطنيـة. ان الاطـراف تسـمح لطـرف رئيسـي مقيـد أو مهـزوم للعـودة ثانيـة إلـى النظـام ليقـوم بـدور الشـريك أو القبـول بطـرف كـان يعـد مـن القـوى غيـر الرئيسـية وإدخالـه كأحـد القوى الرئيسية" [64].

إلا أن هـذه النظريـة قـد تعرضـت مثلهـا مثـل غيرهـا للانتقـاد. ومن هذه الانتقادات:

ـــ ان طـلاب العلاقـات الدوليـة قـد لاحظـوا بـان العمليـات الدوليـة لايمكـن أن تـؤدي مطلقـاً إلـى أيـة حالـة تـوازن، حيـث أن الظـروف الموضـوعية نفسها هي في حالة تغيير مستمر.

ـــ ان مفهـوم التـوازن قـد اسـتخدم كوسـيلة تحليليـة ولـيس كوسـيلة تفسيرية.

---

[64]- د. عبد الرحمن برقوق: مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية. مجلة العلوم الانسانية الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. عدد أكتوبر 2002 م. ص 37 و38.

ـــ ان مفهوم التوازن هو في نفس الوقت واسع وضيق. فهو ضيق لأنه يهمل أغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير أحياناً، وأنه واسع لأن على الباحث أن يميز بين عدة أنواع من التوازن.

ـــ انتقدت نظرية التوازن بسبب قولها بأن التوازن يعني توزيع القوة في اطار المنظمات الدولية وليس التوازن في العلاقات الدولية.

ـــ بسبب تأكيدها بأن العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن، ولكنها تهمل ان الجهود الساعية للتوازن هي نفسها قابلة للتغيير.

ـــ ان صعوبة التحليل انما تنبع من أن مفهوم التوازن الذي يطبق في العلاقات الدولية هو مستعار في الحقيقة من الاقتصاد. والاقتصاد قابل للعرض والطلب، وهو لا يمكن ضبطه او إحداث التوازن فيه مثل العلاقات الدولية.

ثامنا: نظريه صنع القرار السياسي الخارجي:

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة " الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى
صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها، كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج .ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة "[65].

[65]- د. جمال علي زهران: الإطار النظري لصنع القرار السياسي. ورقة منشورة في موقع ***http://www.pidegypt.org***/ ص 3.

ويمكن القول بأن هذه النظرية تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، كما إنها تساعد على تحديد كيف يعمل صناع القرار، وتركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات الموجودة في النظام الدولي. كما أنها تريد التعرف على الطريقة التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبين بها الدول إتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها تجاه الأطراف الخارجية من التي يتفاعلون معها.

ان هذه النظرية تقوم على دراسة العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، حيث يتم تحديد الدولة بصناع القرار الرسميين، حيث أن هؤلاء يعملون باسم الدولة. إذاً فهذه النظرية تركز على اللاعبين الذين هم صناع القرار في الدولة.

ومن أبرز مفكري هذه النظرية ريتشارد سنايدر، الذي قال بأن وسيلة استيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة. وبنى نموذجه في هذه النظرية على الشكل التالي:

1ـــ البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل: البيئة غير الإنسانية، المجتمع، البيئة الإنسانية وتشمل الثقافة والسكان.

ـــ الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل: القاسم المشترك الرئيس، الخصائص الرئيسة للمنظمات الاجتماعية، العمليات الاجتماعية المناسبة، دور الاختلافات والأختصاصات.

ـــ عملية صنع القرار.

ـــ العقل.

2ـــ البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل (الثقافات الأخرى، المجتمعات الأخرى، المجتمعات المنظمة والموظفة كدول حقل الحكومة).

ويمكننا القول بان هذه النظرية، وكغيرها من النظريات الأخرى في العلاقات الدولية، قد تعرضت إلى عدة انتقادات، ومنها:

ـ ان هذه النظرية تتطلب وجود عدد كبير من الباحثين لجمع المعلومات، وعدد كبير من المنظرين لتقويم المعلومات ضمن تصنيفاتها.

ـ ان المخطط الذي قاله ستايدر وزملاؤه لاينطبق على الدول، وهو يعمل على تحويل الدول إلى مفهوم أحادي للنظام السياسي.

ـ بقي ان نقول بان النظرية تعاني من صعوبة حصر القوى التي تؤثر في مسار مشكلة ما من مشاكل السياسة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.

ـ كما أن النظرية تسقط من العلاقات الدولية كل شيء لايمثل الإضافة المجردة للقرارات.

ـ يفشل هذا المنهج في ان يقترح أي من العناصر التي لها صلة بالموضوع. فهو يحلل دون التمحيص في أي من القرارات قد تكون صائبة أو أي منها قد تكون خاطئة.

ـ يعتقد هذا المنهج أن علم السياسة مؤلف من خطوات وخيارات واعية بدرجة عالية، يمكن تحليلها في اطار تصنيفات محددة إلا ان التطورات في العلاقات الدولية بعيدة عن هذا الاعتقاد.

ـ قصور في الحكم على اتخاذ صانع القرار توجيهاته وسياساته، حيث تتحكم به مجموعة من المؤثرات والاعتبارات.

تاسعاً: نظريه اللعبة:

وترى هذه النظرية بوجود تشابه بين ألعاب التسلية والمواقف التي تحدث في الحياة اليومية. وعليه وانطلاقاً من هذا التشابه يمكن أن يتم نقل هذه الألعاب إلى دراسة العلوم الاجتماعية، ومنها يمكن نقلها إلى دراسة العلاقات الدولية. وساهمت النظرية في تطوير الرياضيات

والاقتصاد وحقول العلاقات الدولية. أن هذه النظرية لاتقوم على وصف سلوك اللاعبين فقط، وانما تقوم أيضاً على معرفة سلوك هؤلاء اللاعبين من خلال ردود الأفعال التي يمكن أن يتوقع خروجها من جهة الخصم، حيث أن كل لاعب يحاول أن يحصل على أكبر قدر من المكاسب، وان يقلل من الخسائر التي يمكن أن تحصل له. ويقول أصحاب هذه النظرية بانها، وبأعتبارها أداة للتحليل، فهي تنطبق على كل أنواع الصراع السياسي، وعلى صراعات السلم والحرب بشكل خاص، وهذه النظرية هي في الواقع " مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهداً أن يضمن لنفسه حداً أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لاتستطيع تحديد نتيجة الحدث الكامل وأنما مجرد التأثير فيه " [66].

وتقوم هذه النظرية على ثلاثة أسس وهي:

ـــ الخيارات: حيث أمام أطراف اللعبة العديد من الخيارات، وتستطيع أن تختار واحدة منها.

ـــ الأهداف: ان طرف من أطراف اللعبة يسعى إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها ويحاول التقليل من خسائره.

ـــ العقلانية: ان هذه النظرية تقول بالسلوك العقلاني الذي يتمتع به صناع القرار وذلك من أجل الفوز.

كما أن هذه النظرية تتطلب وجود عدة عناصر وهي:

ـــ اللاعبون: حيث أن كل لاعب يمثل وحدة اتخاذ القرار المستقلة في هذه اللعبة.

ـــ القواعد: أن النظرية تحدد لكل لاعب من أطراف اللعبة الخيارات التي يستطيع كل لاعب اختيارها.

---

[66]- د. سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات العامة. مصدر سبق الاشارة اليه. ص 125.

ـــ الإستراتيجية: وهذا العنصر يحدد لكل لاعب تحركاته عندما يتحرك الخصم.

ـــ العوائد: وهو مايحصل عليه كل لاعب نتيجة لتتبعه إستراتيجية معينة.

ـــ المعلومات: وهي تساعد اللاعبين على تحديد الاستراتيجيات.

وللعبة أنواع:

ـــ اللعبة الصفرّية: والمقصود بها ان المكسب الذي يحققه لاعب ما هو بمقدار الخسارة التي يخسرها الطرف الآخر، حيث أن كل واحد من اللاعبيّن يحاول بقدر جهده الفوز باكبر المكاسب وإلحاق الخسائر بخصمه، وذلك من خلال فرض الإستسلام بلاقيد أو شرط على خصمه.

ـــ اللعبة غير الصفرّية: يمكن القول بان هذا النوع يقول بانه هناك مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين أطراف الصراع، حيث يمكن أن يحقق كل منهما المكاسب أو يخسران، ويكون السلوك الذي يتبعه هؤلاء الأطراف اما سلوكا تعاونيا أو غير تعاوني. ففي حالة السلوك التعاوني يقوم أطراف اللعبة بالتعاون والإتصال مع بعضهم البعض، ويقومون بتبادل المعلومات فيما بينهم. وفي حالة السلوك غير التعاوني فلا يكون هناك إتصال بين أطراف اللعبة.

لكن هذه النظرية قد تعرضت إلى عدة انتقادات ومنها:

ـــ المشكلة تكمن في أن السياسة الدولية هي ليست لعبة، الا انه هناك قواعد تحدد من وقت إلى آخر، واللاعبون يقومون بتغيير اللعبة.

ـــ توفر هذه النظرية الإدراك لدى صناع القرار للتعامل مع بعض المشاكل الإستراتيجية، وهذا التعامل لايكون مفيدا لأن هذه المعلومات تكون ناقصة غالبا.

ـــ نظرية اللعبة لاتفسح المجال أمام سياسات أخرى سوى سياسة المواجهة مع الآخر إذا كان الصراع الذي يخوضه صانع القرار يكون نتيجته أما المكسب أو الخسارة.

ـــ هي لا تفسح المجال أمام السياسات الأخرى التي لا تتعلق بالمواجهة، طالما كان الغرض ان تكون نتيجة الصراع التي يخوضها صناع القرار هو اما تحقيق الكسب أو الخسارة.

عاشرا: المنهج القانوني:

وهو يقوم على ضرورة التمسك بالقانون والخضوع لقواعد السلوك بالنسبة للافراد واعتبار القانون الدولي هو المرجع بالنسبة للدول والوحدات السياسية. ويقوم " المنهج القانوني على دور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام في العالم. إذ ان حل المنازعات الدولية يتطلب ايجاد الوسائل المناسبة لتسويتها، وان ذلك يتم من خلال انشاء مؤسسات دولية تساهم في القضاء على مصادر العدوان في المجتمع الدولي" [67].

وانتقد مفكرو هذا الإتجاه سياسة توازن القوى، وقالوا بأنها دفعت الدول الى الحرب والمواجهة، فلا بد من تأسيس منظمة دولية قادرة على ضمان الأمن والسلام الدوليين. وراهن المنهج القانوني على تأسيس الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية والتي تحتكم للقانون الدولي. وكانت فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية فترة حروب وانتهاكات للقانون الدولي، حيث لم تكن الدول تولي أي اهتمام للجانب القانوني في سعيها للتمدد وتثبيت مصالحها الوطنية. لكن الدمار الذي جاءت به الحرب العالمية الثانية منح بعض الأمل في تشكل نظام عالمي جديد قادر على استخلاص الدروس من الكوارث التي تسببت فيها الحرب العالمية الثانية وبالتالي احترام القانون الدولي.

---

[67]- نفس المصدر. ص 88.

ومـن المآخـذ الموجـودة علـى هـذا المـنهج أن " مبـادئ السـيادة الوطنيـة وتأكيـد المصـلحة القوميـة قـد انتصـرت فـي اكثـر الأحيـان علـى قواعـد القـانون الـدولي ويتضـح مـن اسـتعمال القـوة حيـث تكـون مبـادئ القـانون الـدولي واضحة تماما" [68].

[68]- نفس المصدر. ص 92.

المصـــــــــــادر:

1ــ د.عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1997 م.

2ــ د. جهاد عودة: النظام الدولي: نظريات وإشكاليات.دار الهدى للنشر. القاهرة، مصر. الطبعة الأولى 2005 م.

3ــ د. صالح جواد الكاظم ود.علي غالب العاني: الأنظمة السياسية. من منشورات جامعة بغداد، العراق. الطبعة الأولى 1991 م.

4ــ ستيفن دي تانسي: علم السياسة: الأسس. ترجمة: رشا جمال. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012 م.

5ــ د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: أسس ومجالات العلوم السياسية. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية، مصر. الطبعة الأولى 2012 م.

6ــ إبراهيم أحمد: الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد: أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، مقدمة إلى كلية العلوم الإجتماعية في جامعة ألسانيا في وهران. الجزائر، 2010 م.

7ــ سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية. المكتبة القانونية. بغداد. العراق. الطبعة الخامسة 2010 م.

8ــ أسماء مرايسي: إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان: دراسة حالة منظمة العفو الدولية. رسالة لنيل درجة الماجستير مقدمة إلى جامعة الحاج لخضر، مدينة باتنة، الجزائر. 2012 م.

9ـــ روبـــرت غلبـــين: الإقتصـــاد السياســـي للعلاقـــات الدوليـــة: ترجمة: مركز الخليج للأبحاث. دبي. الإمارات. الطبعة الأولى 2004 م.

10ـــ عبـد الناصـر حريـز: الإرهـاب السياسـي. مكتبـة مـدبولي. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى 1996م.

11ـــ مصـطفى مصـباح دبـارة: الإرهـاب مفهومـه وأهـم جرائمـه فـي القـانون الـدولي الجنـائي. جامعـة قـار يـونس. بنغـازي. ليبيـا. الطبعـة الأولـى 1990 م.

12ـــ عبـد الغنـي محمـود عمـاد: القـانون الـدولي الإنسـاني. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. الطبعة الثالثة 2002 م.

13ـــ رمـزي حوحـو: الحـدود بـين الإرهـاب الـدولي وحركـات التحـرر الـوطني وفقـا لأحكـام القـانون الـدولي. مجلـة المفكـر الصـادرة عـن قسـم القـانون والعلـوم السياسـية بجامعـة محمـد خيضـر، مدينـة بسـكرة، الجزائـر. العدد الثالث 2004 م.

14ـــ د. مصـطفى علـوي: القطـب المتفـرد: الولايـات المتحـدة الأميركيـة والتغيـر فـي هيكـل النظـام العـالمي. موقـع المركـز العربـي للبحـوث والدراسات. القاهرة، مصر. الرابط على شبكة الإنترنت:
http://www.acrseg.org/36519

15ـــ د. لطفـي حـاتم: السياسـة الخارجيـة لمراكـز الهيمنـة الدوليـة. الـــرابط الفرعـــي للكاتـــب علـــى موقـــع "الحـــوار المتمـــدن": ***http://www.ahewar.org/m.asp?i=424***

16ـــ علـي زيـاد عبـد الله فتحـي العلـي: القـوى الأميركيـة فـي النظـام الـدولي: تـداعياتها وآفاقهـا المسـتقبلية. المكتـب العربـي للمعـارف. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى 2015 م.

17ــ أنظـر بحـث " العـالم فـي ظـل قيـادة القطبيـة الاحاديـة للولايـات المتحـدة الاميركيـة" المحـامي الكـويتي ناصـر بـن عكشـان. مـن منشورات مؤتمر القدس السنوي الخامس.

18ــ باسـكال بونيفـاس: النظـام العـالمي وبـوادر التعدديـة القطبيـة. صـحيفة " الاتحـاد" الاماراتيـة عـدد 2010/09/14. والكاتـب هـو مـدير معهـد العلاقـات الدوليـة والاسـتراتيجية فـي بـاريس. ويمكـن متابعـة ارشـيف مقالاتـه المنشـورة باللغـة العربيـة فـي صـحيفة "الاتحـاد" علـى الـرابط التـالي: ***http://www.alittihad.ae/wajhatauthor.php?AuthorID=84&id=48910***

19ــ د. محمـد ميسـر فتحـي: التغييـر فـي النظـام الـدولي ومراكـز القـوى العالميـة: رؤيـة مسـتقبلية. مجلـة "دراسـات". العـدد الأول مـن المجلـد الثالـث والصـادرة عـن مركـز البحـرين للدراسـات الإسـتراتيجية والدوليـة والطاقة.

20ــ د. فـوزي حسـن حسـين: الصـين واليابـان ومقومـات القطبيـة العالميـة. دار المنهـل اللبنـاني للطباعـة والنشـر. بيـروت. لبنـان. الطبعـة الأولـى 2010م.

21ــ محمـد الصـالح بـو عافيـة: الإسـتقرار السياسـي: قـراءة فـي المفهـوم والغايـات. مجلـة (دفـاتر السياسـة والقـانون) الصـادرة عـن جامعـة ورقلة في الجزائر. العدد الخامس عشر. 2016 م.

22ــ إكـرام عبـد القـادر بـدر الـدين: ظـاهرة الاسـتقرار السياسـي فـي مصـر. اطروحـة دكتـوراه مقدمـة إلـى كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية جامعة القاهرة. مصر. 1981 م.

23ــ نبيلـة بـن يحـي: الفوضـى فـي السياسـة الدوليـة: رهـان القـوة ومطلـب الأمـن. رسـالة لنيـل درجـة الـدكتوراه فـي العلـوم السياسـية. مقدمـة إلـى

كليــة العلــوم السياســية والدراســات الدوليــة. جامعــة الجزائــر. الجزائــر. 2012 م.

24ــ ـ د.نادية مصطفى: نظريــة العلاقــات الدوليــة بــين المنظــور الــواقعي والــدعوة إلــى منظــور جديــد. مجلــة السياســة الدوليــة. عــدد أكتــوبر 1985 م. القاهرة. مصر.

25ــ جــون ســتون: الاســتراتيجية العســكرية: سياســة واســلوب الحــرب. ترجمــة مركــز الإمــارات للدراســات والبحــوث الإســتراتيجية. أبوظبي. الإمارات. الطبعة الأولى 2014 م.

26ــ ســليم كــاطع علــي: مقومــات القــوة الأميركيــة وأثرهــا فــي النظــام الــدولي. مجلــة دراســات دوليــة الصــادرة عــن جامعــة بغــداد. العــراق. العدد 42. 2009 م.

27ــ أســامة الغزالــي حــرب: تهمــيش العــالم الثالــث واحتمــالات تهمــيش الــوطن العربــي. مســاهمة مــن كتــاب: الــوطن العربــي والمتغيــرات العالميــة الصــادر عــن معهــد البحــوث والدراســات العربيــة. القــاهرة. مصــر. 1991 م.

28ــ ثــامر كامــل الخزرجــي: العلاقــات السياســية الدوليــة وإســتراتيجية إدارة الأزمــات. دار مجــدلاوي للنشــر والتوزيــع. عمــان. الأردن. الطبعة الأولى 2009 م.

29ــ محمــد عصــام أكبــر خوجــة: الأخطــار التــي تواجــه تــوازن القــوى الإقليمــي فــي منطقــة الخلــيج العربــي (1990ــ2009). رســالة ماجســتير مقدمــة إلــى كليــة العلــوم السياســية فــي جامعــة مؤتــة الأردنيــة. الأردن. 2010 م .

30ــ د. عبد الحكيم ضو زامونه: مساهمة في دراسة نظام الأمن الجماعي بالعلاقات الدولية. مجلة العلوم القانونية والشرعية. العدد الثامن 2016 م. وهي مجلة محكمّة صادرة عن جامعة الزاوية في ليبيا.

31ــ خولة محي الدين يوسف: الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني 2012 م.

32ــ حموم فريدة: الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر. 2004 م.

33ــ جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية. ترجمة غازي القصيبي. مطبوعات تهامة. جدة. السعودية. الطبعة الثانية 1984 م.

34ــ د. علاء أبو عامر العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والإستراتيجية. دار الشروق. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2004 م.

35ــ د. جمال سلامة علي: اصول العلوم السياسية: إقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. الطبعة الثالثة 2008 م.

36ــ لويس جوتشللك: كيف نفهم التاريخ: مدخل الى تطبيق المنهج التاريخي. ترجمة كل من د. عائدة عارف ود.أحمد أبو حاكمة. دار الكاتب العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى: 1966 م.

37ــ أحمد نوري النعيمي: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الأولى 2013 م.

38ــ د. عبد الرحمن برقوق: مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية. مجلة العلوم الانسانية الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. عدد أكتوبر 2002 م.

39ــ د. جمال علي زهران: الإطار النظري لصنع القرار السياسي. ورقة منشورة في موقع ***http://www.pidegypt.org***/.